محضر الجلسة رقم 510

التاريخ : الثلاثاء 15 شوال 1427 (7 نوفمبر 2006)

الرئاسة : المستشار السيد فوزي بنعلال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين

التوقيت : ساعتان و خمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية وعشرين دقيقة بعد الزوال

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية

****

المستشار السيد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، وكذلك أخبر المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 03-27 يقضي بتحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى شركات مساهمة تسمى العمران . الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

عدد الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 31 أكتوبر 2006 إلى غاية يوم الثلاثاء 07 نونبر 2006، عدد الأسئلة الشفهية 19 سؤالا. عدد الأسئلة الكتابية 6 أسئلة3.

كما توصل السيد رئيس مجلس المستشارين بمراسلة تتعلق بجلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 07 نونبر 2006 جاء فيها:

"سلام تام بوجود مولانا الإمام، يشرفني أن أحيطكم علما أن كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء، سيجيب خلال جلسة يومه الثلاثاء 07 نوفمبر 2006 على السؤال الشفهي المتعلق بمشاكل النفايات الناتجة عن تحويل الفوسفاط في المركبات الكيماوية، وفي هذا الإطار نطلب من السيد كاتب الدولة في الماء النظر في إمكانية إدراج السؤال المذكور أعلاه مباشرة بعد تقديم السؤال الموجه إليه حول السياسة المائية للحكومة، وتفظلوا بقبول خالص التقدير والاعتبار. السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. إمضاء السيد محمد سعد العامي".

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن قبل الشروع في الأسئلة الشفوية هناك إحاطات. طلب إحاطة من الفريق الدستوري، فريق العهد، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. إذن الكلمة للسيد رئيس فريق الإتحاد الدستوري. فليتفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين أتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري. إن ما يجعلنا نثير موضوع هذه الإحاطة هو تصاعد الاحتجاجات والشكايات والعرائض الاستنكارية ضد ارتفاع الأسعار والغلاء، فقد عانى المواطن المغربي الأمرين خلال الأشهر الأخيرة، في الوقت الذي كان يتأهب فيه لمواجهة المصاريف الباهظة للدخول المدرسي واستقبال شهر رمضان

الكريم، أبت الحكومة الى أن تثقل كاهل المواطن المغربي بالزيادات المتسارعة والمتتالية في المواد الاستهلاكية التي أفرغت جيوب المواطنين وأجهزت على قدرتهم الشرائية، علاوة على ما تتعرض له حقوق المستهلك المغربي من إنتهاكات لا تحصى عن طريق الغش والرشوة والتسمم الغذائي وضعف مستوى الخدمات وإرتفاع أسعار المواد والغلاء الغير المبرر وهي كلها أضرار متكررة تقع على المواطن الذي لا يجد أي سند أو حماية، لا من جهة الحكومة أو من جهة جمعيات المجتمع المدني التي لا تستطيع القيام بأي مبادرة لأنها مشلولة قانونيا.

وقد شكل هذا الموضوع مادة دسمة للركوب السياسي لبعض المكونات السياسية للحكومة، بالمسارعة إلى تأطير المواطنين ضد الغلاء، بل أصبحت مكونات سياسية للحكومة ضد الحكومة.

ونذكر أن فريق الإتحاد الدستوري منذ سنة 1998 تقدم بمقترح قانون يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لحماية المستهلك ومحاربة الغش، إلا أن وزير الفلاحة آنداك السي المالكي وعد داخل اللجنة المختصة بأن الحكومة أعدت مشروع قانون لحماية المستهلك وستعرضه قريبا على البرلمان، فذهبت حكومة اليوسفي الأولى والثانية، وجاءت حكومة السي إدريس جطو، و هي الآن تشارف على المغادرة ولحد الآن ومنذ 1998 لازلنا ننتظر وفاء الحكومة بإلتزاماتها بإصدار قانون حماية المستهلك، ولازال المقترح الذي تقدمنا به مجمدا في رفوف هذه القبة.

السيد الرئيس، إن الحكومة لم تحترم المواطن المغربي حين أقدمت على الزيادة بشكل مفاجئ، فالحكومة زادت في الضوء، في الماء، الزيت، السكر، الزبدة، في الإسمنت، في الحديد، كل المواد الأساسية التي ترتبط بالاستهلاك اليومي للفقراء، وقد نبهنا الى الانعكاسات السلبية للإجراءات التي وردت في القانون المالي 2006 عند مناقشته، و الذي صوتت عليه الأغلبية الحكومية. وهنا نقف على ظاهرة الازدواجية في تعامل المكونات السياسية للحكومة مع المواطن المغربي، إذ هي التي صوتت لفائدة مجموعة من المقتضيات المؤدية إلى ارتفاع الأسعار، ثم سارعت بعض مكوناتها إلى المساهمة في تنظيم الوقفات الاحتجاجية وتأطير المجتمع المدني ضد ارتفاع الأسعار. ألا يعتبر ذلك ضحكا وسخرية للمواطنين؟

بكل صراحة، مادام المواطن لا يتوفر على كل الحقوق، بل غير مؤهل تشريعيا لحماية حقوقه كمستهلك، ومادامت الحكومة تصر على سياسة التضريب مستعينة بالأغلبية لتمرير كل ما يضرب القوة الشرائية للمواطن، ندعو من هذا المنبر إلى الرأفة بالمواطنين، خاصة الفئات الفقيرة والمتوسطة، فأقول باراكة من الزيادات، المغاربة الآن في جميع الأماكن لا يتكلمون سوى على الزيادات في هذه المواد. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الطلب الثاني لإحاطة المجلس علما، من فريق العهد فليتفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين المحترمين

باسم فريق العهد أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة، تتعلق بوضعية الأمازيغية في بلادنا بحيث نلاحظ أنه بعد الخطاب التاريخي والحاسم لصاحب الجلالة نصره الله وأيده بأجدير بتاريخ 17 أكتوبر 2001، وبعد التوجيهات السامية التي تلته، نلاحظ أن خمس سنوات قد مضت دون إنجاز ما كان منتظرا برغم أن ما تم القيام به لحد الآن، له قيمة كبيرة لا يمكن إنكارها، لكن لابد من وضع هذا الملف في إطاره الحقيقي وجعله في مركز اهتمام الحكومة وضمن الأولويات وفي صميم مشروعنا الاجتماعي، بحيث يجب علينا أن نجعل الإنجازات والأفعال تترجم النوايا المعبر عنها، وذلك برد الاعتبار للأمازيغية وإدماجها كمكون أساسي في المجتمع المغربي، من أجل المساهمة في ترسيخ دولة المؤسسات وبناء مجتمع حداثي تعددي ومتفتح يشارك في تشييد لبناته الجميع.

وإذا كانت الحكومة قد التزمت في برنامجها بأن هذا الملف سيحظى بعناية خاصة من لدنها، واعتبرت الأمازيغية جزءا أساسيا من هويتنا وثقافتنا وعنصرا أساسيا للشخصية المغربية، فإننا نناشدها أن تعمل قدما على المضي بهذا الملف بجد وبإرادة صلبة وقوية، لأن هذا المطلب محط إجماع من طرف كافة المكونات السياسية داخل

المجتمع المغربي، ونؤكد بصفة خاصة على القطاعات المعنية بشكل مباشر كالتعليم الذي تفاءلنا خيرا من الانطلاقة التي أعطت آمالا كثيرة للأمازيغية كلغة في البرامج والمناهج التعليمية، لكن مع كل الأسف، الوتيرة لازالت غير مرضية، دون المستوى المطلوب والطموح لازالت تراود مكانها.

أما بالنسبة لقطاع الثقافة فلم نلاحظ إنجازات ملموسة، رغم أن الثقافة الأمازيغية غنية وتشكل تراثا هائلا، ينبغي إبرازه وإدماجه بصفة واضحة في الثرات الوطني، ولذلك فنحن نستغرب عدم اهتمام القطاع الحكومي المعني بالأمر بهذا الملف بالشكل المطلوب.

أما بالنسبة للإعلام، أؤكد على ضرورة الإدماج الحقيقي للغة الأمازيغية في المشهد السمعي البصري والتطبيق التام للاتفاقيات المبرمة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

ونسجل تمديد ساعات البث الإذاعي أو فترات الإرسال، لكننا نعتبر هذا الإجراء غير كاف، كما أن ضعف الالتقاط في جل مناطق المغرب يفرغ هذا الإجراء من محتواه، ونتساءل من جهة أخرى، عن المغزى من استمرار البث الإذاعي الأمازيغي بمكوناته الثلاث، في حين تم دمج هاته المكونات في لغة واحدة للبث التلفزي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. إذن نمر إلى آخر إحاطة علما من قبل الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية. فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد العربي القباج:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

أريد بهذه الكلمة أن أحيط المجلس علما والرأي العام بظاهرة، تمس بالعمق الحرية النقابية وتخالف القوانين الجاري بها العمل، حيث منذ مدة تواجه المركزيات النقابية في العديد من العمالات ظاهرة ضبط السلطات المحلية تسليم وصولات الإيداع المؤقت والنهائي، مقابل المكاتب النقابية سواء على صعيد القطاع الخاص أو العام أو القطاع الشبه العمومي، وحتى لبعض المكاتب الوطنية. وحيث أن بعض المكاتب النقابية وضعت تقديمها أكثر من ستة أشهر، في الوقت الذي تشير فيه القوانين الجاري بها العمل أن أقصى زمن لتسليم الوصول النهائي ثلاثة أشهر، أضف الى ذلك فهناك بعض السلطات التي تجتهد في وثائق إضافية، زيادة على التي ينص عليها القانون، لذلك نسائل الدوائر المسؤولة عن أسباب هذا التماطل في تسوية الوضعية القانونية للمكاتب النقابية، فلقد تعبت المركزيات النقابية من التسويف الذي يطال ولا ينتهي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، إذن نمر إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 19 سؤالا، سبعة منها آنية، موجهة لقطاع الإسكان والفلاحة، و12 سؤالا تهم قطاعات الفلاحة والصيد البحري والتراب الوطني والتجهيز والنقل والصحة والطاقة والمعادن، كتابة الدولة المكلفة بالماء. إذن نستهل أشغال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه الى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالإسكان، حول التدابير المتخذة من أجل إنقاذ البنايات الآيلة للسقوط بالمدن الأثرية بشكل عام، ومدينة فاس بشكل خاص، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحق التازي، محمد الموساوي، عبد العزيز الفيلالي، محمد تيتنى العلوي، ناجي الفخاري، عبد العزيز العزابي. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد ناجي الفخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات المستشارات،

الإخوة المستشارين،

الإشادة بالعمل، السيد الوزير، في القضاء أو محاربة دور الصفيح والسكن الغير اللائق، إنه بموازاة مع هذا المشكل، هناك مشكل آخر لا يقل أهمية عن سالفه، والذي تشكو منه المدن العتيقة، وخاصة مدينة فاس، المتجلي في الدور الآيلة للسقوط.

هذا الموضوع سبق للفريق الإستقلالي أن أشار إليه في السنة الماضية، خلال أسئلة الزميل عزيز الفيلالي، الغاية هي لفت

إنتباه الحكومة أن تتدخل قبل وقوع المحظور، أين وصل هذا الموضوع؟ ما هي التدابير المتخذة من أجل إنقاذ هذه البنايات؟ وهل هناك مشروع قانون للتصدي لهذا الخطر؟ وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير

السيد أحمد توفيق حجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان و التعمير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

السكن المهدد بالانهيار، ما فيها باس نذكرو بواحد جوج ديال الجمل ونستحضرو الأرقام، الإحصاء الغير الدقيق كيتكلم على نصف مليون ديال المغاربة اللي في السكن المهددة بالإنهيار. الحكومة ملي بدأت رصدت مليار درهم لهذه الظاهرة،تم صرف في 2002 الى 2005 ، 336 مليون درهم. ومنزلة الآن برسم 2006-2010 630 مليون درهم ونحن اليوم بتعاون مع وزارة الداخلية، مع المصالح المركزية لوزارة الداخلية لوضع استراتيجية وطنية تراعي الخصوصيات المحلية، لأنه ما كاين حتى شي حالة ديال المنازل المهددة بالإنهيار اللي كتشبه لمدينة أخرى.

فيما يتعلق بمدينة فاس ما فيها باس نستحضرو الموضوع، 7500 بناية فيها 2000 داخل الأسوار تم إبرام أربعة إتفاقيات ما بين وزارة الإسكان والشركاء المحليين، في دجنبر 2004 المراسيم ديال إمضاء هذا الإتفاقيات، ترأسها فعليا صاحب الجلالة نصره الله، إعادة تأهيل 430 بناية بفاس المدينة وهم 2150 أسرة أسرة، إعادة تهيئ 290 بناية بفاس الجديد، و تهم 1450 أسرة، تقوية وتدعيم 250 بناية بجنانات المنطقة الغربية واقتناء 1019 شقة جديدة من أجل إعادة إسكان الأسر اللي البنايات ديالهم غير قابلة للدعم. تقدر القيمة الإجمالية ديال هاد الشي ديال مدينة فاس ب 286,64 مليون درهم، فيها المساهمة ديال الدولة، ديال الوزارة 209,14 حوالي 21 مليار ديال السنتيم . هاذ 1019 شقة، الكلفة ديالهم باش شريناهم 88 مليون درهم، كيف تم التوزيع ديالهم إلى حدود اليوم؟ طبعا كاينة لجنة محلية يترأسها السيد الوالي، فيها السلطة وفيها الجماعة وفيها الوزارة، التدبير ديالها 397 شقة تم استعمالها، سبعة في طور الترحيل و 240 في طور الدراسة. ماشية هذه الأشياء بشكل عادي فيما يتعلق بالاستعمال ديال هذه الحظيرة السكنية والأشياء مستمرة، الثمن ديال الكراء للبيع ديال هاذ الناس ما بين 250 حتى 700 درهم، 40% ديال الناس كيعطيو هذا الاسترداد بشكل منتظم، و 60% إما كيخلصوش ولى، الله يحسن العون، كيخلصوا بشكل غير منتظم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي:

أنا السيد الرئيس غير بغيت ننبه المجلس أن هذا الموضوع أصبح وقت ما كنفتتحو الدورة البرلمانية وإلا كيتوضع هذا السؤال.

حنا كنتعمدو أساسا نوضغو السؤال للوزير الأول، لماذا الوزير الأول؟ لأنه السيد الوزير الأول هو على رأس الحكومة والمشكل ديال هاذ الدور ديال المدن العتيقة ماشي غير في فاس، حنا كنتكلمو بالطبع ماشي غير على فاس، ولكن على جميع المدن العتيقة في المغرب، وفيه واحد العدد ديال المتدخلين.

بهذه المناسبة، أريد أن أشكر السيد وزير الإسكان والسيد والي فاس والمنتخبين ديال فاس، لأنه حقيقة كيقوموا بواحد العمل جبار بالنسبة لمدينة فاس، لكن الإشكال اللي مطروح في مدينة فاس والمطروح في جميع المدن العتيقة، الذي يملك الدور في مدينة فاس ماشي هما الخواص، كاين واحد الثلث ديال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والغريب في الأمر أنه كنوضعو هاذ السؤال ووزارة الأوقاف غائبة عن هذا الموضوع، على الأقل الدور ديالها إما تصلحهم إما تعوض إما تحيدهم.

الإشكال المطروح الآن في المدن العتيقة، حقيقة رغم المجهود الجبار اللي كيتقام، ما قاله السيد الوزير عندو الحق فيه، الأرقام اللي أعطى ديال الشقق التي تم اقتناؤها فيما يخص الدور اللي تم ترحيل الناس ديالها. ولكن من كندخلوا لمدينة فاس راه كنلقاوها عبارة عن مدينة مدعمة، كلها بالخشب مدعمة، بالطبع هذا كيطلب إمكانيات ضخمة، إمكانيات ما موجوداش عند وزارة الإسكان

لوحدها، ما موجوداش عند الجماعة، موجودة عند وزارة الداخلية. ولكن كاين الطرف الآخر اللي هو كناديوا الآن يتحمل مسؤوليته، وزارة الأوقاف ووزارة الثقافة وزارة الثقافة، لماذا؟ لأنها هي المسؤولة عن التراث المغربي، هاذو راه جوج الأمور، هذا علاش وضعنا السؤال، باش إما السيد الوزير يجي يجاوب، إما تشكل لجنة حكومية فيها جميع المتدخلين لإنقاذ هذه المدن، راه مابقى عندنا في المغرب إلا حاجة واحدة، إلى كانت التوجهات ديال سيدنا على أساس 2010 تكون 10 مليون ديال السياح، مابقاتش السياح يجيو ويمشيو إلى البلاج، راه السياح الآن تيجيوا يشوفوا الثقافة ديالنا والتراث ديالنا، التراث ديالنا مشى، راه مشى بهذه الطريقة اللي غادين بها.

الآن خص تتجند الحكومة وتعيط للمتدخلين كلهم، الأوقاف مايمكنش كتملك الثلث، كتعرف غير تأخد الكراء وما تجيش تصلح الدور ديالها؟ تخلي حتى يموتوا الناس فيها، هذا هو الإشكال، لهذا حنا كنعاودوا نكرروا للسيد الرئيس، لأنه السيد الوزير، وراه عندو الحق في اللي قال، وراه دار مجهود كبير، ولكن كنطلبو وكنعاودو نكرروا- السيد الرئيس- إما تعقد واحد اللجنة خاصة بالمدن العتيقة، وراه كاين فاس، مكناس، الصويرة، كاين أكادير، كاين مراكش كاين جميع المدن ديالنا طنجة، جميع المدن ديالنا فيها مدن عتيقة اللي هو التراث الأساسي، نحتافظوا به في هذه البلاد، هو اللي غادي يبين الحضارة ديال هذه البلاد، وراه هو الثراث ديالنا ماشي البلاج وماشي هو الشوارع، راه التراث الثقافي، لهذا خصكم تاخذوا هذا المشكل بعين الإعتبار وبكل جدية. شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان و التعمير:

شكرا السيد الرئيس، أخبر مافيها باس أننا نشتغل مع وزارة الثقافة ووزارة الأوقاف في شكل مندمج بتعاون مستمر ويومي، هاذ الشي اللي ذكرته قبيلة راه العمل ديال الحكومة برمتها، وفيه تضامن، وما نتساوش أن الوزير الأول كان في مدينة فاس وإلتزم بهذا الموضوع، وحنا فعلناه باسم الحكومة بكل مكوناتها.

لا أختلف مع السيد المستشار فيما يتعلق بالوضع ديال مدينة فاس المدعمة، أنت على صواب، هذاك الوضع كان خص يكون في واحد المرحلة إنتقالية، يستحيل أنه يستمر. مع الأسف المهدد بالانهيار عمري ما نقول أننا تحكمنا في الموضوع. هذا المجهود كله ما غادي يمكن نقولو إلا الكمال على الله، لأنه من ليس هو مهددا بالانهيار اليوم سوف يصبح مهددا بالانهيار، والبناية اللي في نظرنا أنها ليسْت مهددة بالانهيار، يمكن لا قدر الله تطيح واللي فيها شقة ديال 30 سنتيم ومايلة يمكن تصبر ثلاث سنوات، وهذا موضوع معقد جدا، ويستحيل أنه شي مسؤول اليوم يقول أنه موضوع الأنسجة العتيقة والمهددة بالإنهيار تم التحكم فيه نهائيا، نقوم بمجهود جماعي، حكومة و أنتم المنتخبين والسلطة المحلية وكل المؤسسات معبئة وجالسين في عين المكان، راه اللجنة ديال اليقظة في المدن العتيقة كلها، وبحال اللي قلتي هاذ الموضوع ماشي ديال مدينة فاس ، مانساوش مدينة بني ملال، المدينة العتيقة ديال سلا، المدينة العتيقة ديال القصر الكبير. يعني يمكن نقولو هذا وضع طبيعي، لأنه المدن بحالها بحال البشر كتكبر وبفعل عدم الصيانة ورفع الكثافة السكانية وعدم المراقبة- طبعا- هذه الأنسجة اللي كانت في واحد الوقت أدت الوظيفة ديالها، اليوم بحالها بحال بنو آدم، حتى هي قربات تموت ولهذا خصنا نراقبوها.

غير اللي يمكن ليا أن أؤكد لكم، وهنا غادي نوب على السادة رؤساء الجماعات كلهم، ماشي طاحت الصمعة علقو الحجامة.

راه في أغلب الحالات 99 % ديال البنايات اللي كتطيح على الناس وكتعطي الله يحفظ أرواح وكيموتوا الناس، 99,99% ديال الحالات راه كاين قرار ديال الإفراغ ديال الجماعات المحلية، المواطنين قبح الله الفقر كيرفضو يخرجو، ولكن كل المؤسسات المنتخبة ولا الدولة قايمة بمجهود كبير، ولكن أنا أكرر وأختم بأنه المشكل معقد وصعيب، و فيه تعاون ديال كل المكونات ديال الحكومة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم في حصة اليوم. وغادي نتقلو إلى القطاع الموالي، ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع

الفلاحة، وعددها سبعة، ستة منها آنية، والسابع عادي، تتمحور في مجملها حول الموسم الفلاحي الحالي.

ونظرا لوحدة الموضوع، ندعو إلى دمجها بالاستماع إلى عروضها وإثر ذلك يتولى السيد الوزير الإجابة عنها. إذن السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول الموسم الفلاحي الحالي للمستشارين المحترمين: محمد الأنصاري، فوزي بنعلال، محمد بلحسن خيير، الطاهر الفلالي، علي قيوح، سعد بترروال، بنعيسى بترروال، محمد لفحل. الكلمة لأحد السادة المستشارين فليتفضل.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

بسم الله الرحمن الرحيم و صلى الله على محمد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين المحترمين،

فيما يخص الموسم الفلاحي الحالي، نسائل السيد وزير الفلاحة حول التدابير المتخذة في شأن الموسم الفلاحي، هذا الموسم الفلاحي واش وجدنا ليه البذور؟ واش وجدنا له الأسمدة؟ واش وجدنا له واحد العدد ديال الأمور اللي هي خصنا نوجدوها له؟ ماشي نقولو الموسم الفالحي والسلام.

راه هذا الموسم الفلاحي فيه واحد العدد تاع الأمور، اللي خاصها الحكومة تأخذ التدابير ديالها.

فيما يخص الكازوال بهذا الثمن اللي هو كاين، واش الفلاح غادي يقد يسقي الفلاحة ديالو؟ البواخر في أعلى البحار بواحد الثمن، والفلاح كيسقي الفلاحة ديالو بثمن المازوط اللي غادي تمشي به الطوموبيل يحوص بها الإنسان، هذه واحدة من المشاكل، المشاكل الثانية، هو جاء السيد وزير الفلاحة في شأن قضية الفلاحة وقال ليك أودي جميع التعاونيات و التجار اللي كيتاجروا في الحبوب، باش لما يغيو يبيعو يديرو العروض، هذه العروض واش عارف السيد الوزير باش خرجوا على الفلاحة؟ الوزارة دايرة الثمن 250 درهم، والحبوب كيتباعوا 220 علاش؟ لأن التاجر ماتلاش قد يشري السلعة لأن غادي يبيعها بالعروض. والمشكل دابا هو كتباع الحبوب بالعروض، كتباع بالثمن أقل من باش كانوا كيشريوا، واش كاين شي ثمن فيه النقل وفيه الدعم ديال الخزن وفيه الربح 240 درهم ؟ هذا راه من المشاكل الكبرى اللي جابتها وزارة الفلاحة، وجعلت الفلاح أمامها.

راه الفلاّحة كيعزفوا عن الحرث ما باغيينش يحرثوا، إلى بقى هذا المشكل ديال العروض.

كانت القضية ديال الشمندر، عاد جابوا القضية ديال الحبوب، عاود راه هاذ الشيء غير معقول باش خصنا نخليوا الأمور كيفما هي واحد العدد ديال السنين، كيشري التاجر و يخزن و كيتعطاه ذاك الدعم عن التخزين ولما كيبغي يخرج تيعيطوا للمطاحن وتياخذوا من عنده على حساب لاكرياج، ولكن دابا سير ودير العرض ديالك، إلى دازت السلعة ديالك راه هي هذيك، مادازت سير بيعها ولا دبر معاها، لهذا ولاّو التجار تيطيحوا الثمن أقل من الثمن، باش شاريين، باش يفكّوا السلعة ديالهم. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، نمر للسؤال الثاني في نفس الموضوع، موضوعه حول الموسم الفلاحي الحالي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، عابد شكيل، عبد الله عباد، محمد المنصوري، حسن أبو العز، لحسن بوعود، الحاج الطاهري، عبد اللطيف اسطمبولي. الكلمة لأحد السادة المستشارين، فليتفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشكل القطاع الفلاحي إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، حيث يشغل حوالي 40% من الساكنة النشيطة على المستوى الوطني، وحوالي 81% من الساكنة النشيطة في العالم القروي، كما يساهم في الناتج الداخلي الخام و في الحد من الهجرة القروية وانعكاساتها السلبية، إلا أنه لازال يعاني من مشاكل متعددة، كالجفاف الذي أصبح ذو طابع بنيوي، يجب أخذه بعين الاعتبار في أي سياسة فلاحية، إضافة إلى التطورات الجديدة المتمثلة في العولمة وانفتاح الاقتصاد الوطني، التي أصبحت تشكل تحديا هاما.

لماذا قدرة الحكومة على تدبير الوضعية الجديدة التي أصبح يعرفها القطاع الفلاحي؟ ولا يتأتى ذلك في اعتقادنا إلا بتبني سياسة تروم تطوير البحث الزراعي للنهوض بالإنتاج وتهييء الوسائل الكفيلة بدعم البحث العلمي الفلاحي واستعمال التكنولوجيا المتطورة، كما أن تهيئة المجال الفلاحي والتدبير المعقلن لموارد الإنتاج وتبني زراعة تتلاءم وطبيعة المناخ والتربة في كل جهة، بالإضافة إلى الاهتمام بالفلاحين وإرشادهم بكل التقنيات والوسائل الجديدة. كل ذلك سيؤدي لا محالة إلى الرفع من الإنتاجية وتمكين القطاع من مواجهة تحديات المنافسة.

وفي هذا الإطار، نسألكم السيد الوزير:

ما هي التدابير التي اتخذتها وزارتكم لضمان موسم فلاحي جيد في هذه السنة؟

ثانيا: ما هو برنامج وزارتكم للنهوض بالقطاع الفلاحي بصفة عامة؟

ثالثا وأخيرا وليس بآخر: ما هي، السيد الوزير، التدابير التي اتخذتم من أجل الديون التي هي على كاهل الفلاح؟ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. نمر ،دائما في نفس السياق، إلى السؤال الآني الثالث، حول الإجراءات المتخذة لإستقبال الموسم الفلاحي الحالي للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، أحمد جوهري، المهدي عثمون، أحمد السنيتي، عبد القادر قوضاض، عمر مكدر، بن الطالب الحبيب، أحمد الإدريسي، إبراهيم فضلي. الكلمة لأحد السادة المستشارين .

المستشار السيد بن الطالب الحبيب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

في نفس الإتجاه، سؤالنا موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

السيد الوزير المحترم، دأبت وزارتكم في كل سنة فلاحية أن تقدم عروضا حول الإجراءات التي اتخذتها لاستقبال الموسم الفلاحي، سواء تعلق الأمر بتوفير بالبذور أو الأسمدة أوإجراءات القروض، وغيرها من القضايا التي يعيشها الفلاحون في مجالات تدخلات الدولة والمساعدات التي تقدمها لتشجيع الفلاحين على زراعة أكبر مساحة فلاحية ممكنة وطمأنتهم على توفير ما يحتاجون إليه لإنجاز الموسم الفلاحي. لذا نسائلكم السيد الوزير حول إمكانية تنوير الرأي العام الوطني وشريحة الفلاحين، بمختلف الإجراءات التي تتخذها وزارتكم استعدادا للموسم الفلاحي الحالي، الذي انطلق مع سقوط الأمطار في هذه السنة. وأخيرا السيد الوزير نطلب منكم عن اليوم الدراسي الذي انعقد هذه سنتين مع جامعة الغرف الفلاحة حول القانون الذي وضعناه لدى الأمانة العامة لإعادة هيكلة الجامعة والغرف الفلاحية، والسيد الوزير، نتأسف أنه مرت حوالي سنتين ولا جواب، وهذا يدعونا إلى الأمانة العامة، واش أمانة عامة أو ثلاجة الحكومة؟ السيد الوزير، في نفس الإطار ستعقد جامعة الغرف الفلاحية يوم 20 دجنبر يوما دراسيا آخر لدراسة المشاكل الفلاحية وأفق الفلاحة في بلادنا، نطلب منكم السيد الوزير المساهمة حتى لا تبقى إدارتكم تخطط وتقرر دون المهنيين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. دائما، في نفس القطاع، السؤال الآني الرابع في نفس الموضوع حول الإجراءات المتخذة لتموين الموسم الفلاحي الحالي، للمستشارين السادة: أحمد الشرقاوي، محمد عبده، أحمد الكور، سعيد التدلاوي، عبد القادر لبريكي، محمد أبو السعود ، محمد برطلي، حسن زهير، الميلودي عفوت، عبد السلام أحدوش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، عبد السلام الودي، إدريس العلوي، محمد الديبوني. تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد الشرقاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

كما هو معلوم، عرفت بلادنا مؤخرا تساقطات مطرية مهمة، همت مناطق مختلفة من البلاد، حيث بدأت عملية الحرث في جل مناطق المملكة.

إن القطاع الفلاحي يشكل دعامة أساسية في الإقتصاد القروي بصفة خاصة، وفي الإقتصاد الوطني بصفة عامة، حيث

يشغل يدا عاملة مهمة، أمام الإكراهات التي يعيشها الفلاح من جراء الصعوبات التي تعترضه ضمن مشاكل الموسم الفلاحي الحالي، وخصوصا تلك المرتبطة بالتمويل. لذلك نوجه إلى السيد الوزير المحترم، السؤال الآتي:

ما هي الإجراءات التي اتخذها الحكومة لتمويل الموسم الفلاحي الحالي؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. دائما، في نفس السياق، السؤال الآني الخامس، حول إستعدادات الوزارة الخاصة بالموسم الفلاحي الحالي للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، الحسين أشنكلي، محمد بوهريز ، عبد الله الغوتي. الكلمة لأحد السادة المستشارين. تفضل.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال، أمطار الخير همت البلاد، تمناوا إن شاء الله تكون سنة فلاحية مهمة، خاصة وأننا في فترة تحولية.

السيد الرئيس، وزارة الفلاحة اتخذت إجراءات وأخبرت بها في واحد الوقت الذي استبشر بها الفلاحين خيرا، وخاصة فيما يتعلق بالنسبة للقرض الفلاحي، نسبة الفائدة، يعني كقروض التجهيز 5,5% ، ومن حيث شراء البذور، يعني قروض متوسطة ب 5% مهمة.

هذه استبشر بها الفلاح خيرا، لكن هناك أشياء أخرى أهم بكثير، هي تأهيل العالم القروي، تأهيل الفلاح حتى يستقبل سنة 2010 ويكون في الموعد حيث يكون هناك تحضيرات وتفتح الأبواب.

بدأنا نعاني من مشاكل، بالنسبة للتفويت بغينا نعرفو الحكومة والتصور ديالها وإن كانت اللجنة هي أوسع بكثير، و لكن لابد من أننا، وهذه فرصة للسيد الوزير، لكي غادي يأخد تسعة دقائق أو 12 دقيقة، يمكن يقول لينا عن الأشياء أو الإجراءات التي ستتخذها الوزارة في هذا الشأن؟ وموعدنا إن شاء الله في اللجنة التي سنتكلم فيها بشكل واسع عن الإجراءات التي أخبرنا بها السيد الوزير .

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. إذن السؤال الآني السادس، في نفس الموضوع، حول الإستعداد للموسم الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، محمد الرحموني، حسن أكوجكال، محمد صالح اقميزة، محمد الزعيم. فليتفضل أحد السادة المستشارين. تفضل.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين المحترمين،

وبعد، يستعد الفلاحون للموسم الفلاحي الجديد، في ظل ظروف مشابهة للمواسم السابقة، حيث مازالت المشاكل الكبرى التي يعاني منها الفلاحون قائمة رغم ما بذلته الحكومة من جهود للتخفيف من حدتها، وهكذا فإن ثمن الكازوال ارتفع عدة مرات، ورغم التخفيض الأخير، فإنه لازال يثقل كاهل الفلاح، ونفس الشيء بالنسبة للأسمدة، مما يجعل تكلفة الإنتاج جد مرتفعة، ورغم أن البذور متوفرة حاليا، إلا أن كثرة الإقبال عليها وخصوصا بعد تساقط أمطار الخير، قد يؤدي إلى صعوبات في التزود بها، كما حصل في السنوات الماضية، مما يتطلب إتخاذ كل الإحتياطات اللازمة لتزويد السوق بكمية كافية.

وتبقى أكبر مشكلة، السيد الرئيس، وهي مديونية الفلاحين، من أكبر المشاكل التي يعاني منها الفلاحون، حتى أن تدابير الإعفاء المتخذة في السنة الماضية، رغم أهميتها فإنها لم تكن منصفة، ولم يستفد منها كل الفلاحين المستحقين، وخاصة الفلاحين الصغار، مما يتطلب إتخاذ تدابير جديدة لتعميم الإعفاء على كل الفلاحين الصغار منهم بوجه خاص.

وهنا، إذا سمحتم السيد الرئيس، نعطيكم أمثلة، بحيث المعايير التي اتخذها القرض الفلاحي أو الوزارة المعنية أو حكومة صاحب الجلالة، كانت غير منصفة، مثلا، السيد الرئيس، تنوجدو ملك واحد لجوج فلاحة إخوان، ونفس الدين، واحد تعفى وواحد ما

تعفاش، ولاسيما المتوفون الفلاحون الذين توفوا، بقاو غير الوارثين و لم يتمكنوا من الإعفاء، ولهذا نساءل معاليكم، السيد الوزير، عن التدابير الجديدة التي ستتخذها الحكومة لضمان دخول فلاحي جيد، وتوفير كل الشروط لإنجاح هذا الموسم، وخاصة إشكالية المديونية، السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. إذن نمر إلى آخر سؤال، اللي هو سؤال عادي، وفي نفس القطاع وفي نفس الموضوع، موجه إلى السيد الوزير و في نفس السياق حول الموسم الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة: محمد العشاب، خليد لهوير العلمي، أحمد أخميس، محمد بورمان، محمد دعيدعة، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد المالك أفرياط، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم عصمان. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل.

المستشار السيد خليد العلمي لهوير:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كان بودنا باش طرحنا هذا السؤال في الدورة اللي فاتت، في شهر يوليوز، على أساس أننا نسبقوا الموسم، ونتذاكروا على إستعدادات الموسم الفلاحي قبل ما نكونوا فيه. للأسف ما استجبش لهذا الطلب، لهذا اليوم كنطرحوه.

السيد الوزير ، عرف الموسم الفلاحي السنة الفارطة تهاطلات مطرية مهمة، و هو ما استبشر له الفلاحون بصفة خاصة خيرا، من خلال المحصول الزراعي المحصل عليه، إلا أن تأخير إعلان أثمنة الحبوب من طرف الحكومة خلف إرتباك في سوق الحبوب وضعف الأثمنة، مما جعل الفلاحين يتخوفون من تكرار ما حدث السنة الماضية، حيث أصبح الفلاح يتساءل عن مستقبل الفلاح بالمغرب بارتباطه بعدة عوامل من تهييئ الحبوب الممتازة والأسمدة، خاصة وأن الزيادات المتتالية في المحروقات ساهمت كذلك في تزايد الصعوبات.

كذلك، السيد الوزير، يتساءل الفلاح عن ثمن بيع الحبوب لهذه السنة، حيث يروج الآن أن الثمن سيكون منخفضا جدا مقارنة مع السنة الماضية، لهذا، السيد الوزير، نسائلكم:

ماذا أعدت الحكومة للموسم الفلاحي المقبل؟

ما هي تدخلات الوزارة لمساعدة الفلاحين خاصة الصغار منهم؟

ما هي أثمنة البذور المختارة للحبوب والأسمدة كي لا تبقى الفوضى عارمة في السوق كما هي الآن؟

ماذا أعدت الحكومة لتفادي مقاطعة الفلاحين لزراعة الشمندر في كل المناطق؟

ماذا أعدت الحكومة لتسهيل القروض الفلاحية خاصة بالنسبة للفلاحين الصغار؟

ألم يحن الوقت بعد لمساعدة الفلاح في مادة المحروقات؟

نتمنى، السيد الوزير، أن تكون أجوبتكم في مستوى تطلعاتنا، ولنا موعد في اللجنة، لأن هذا موضوع مهم الذي لم تتسن مناقشته الآن. موعدنا في اللجنة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. ندعو السيد الوزير للإجابة على هذه المجموعة من الأسئلة، فليتفضل إلى المنصة للإجابة، لكم 21 دقيقة للإجابة والتوسع في الإجابة إن شاء الله.

السيد محمد محتان، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري مكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أود في البداية، السيد الرئيس، أن أبارك للفلاح المغربي وللساكنة القروية المغربية هذه الأمطار الخير، ونتمناها، إن شاء الله، أنها تنعم علينا بموسم فلاحي جيد إن شاء الله. كما أود كذلك أن أشير بأنه الموسم الفلاحي عندنا في المغرب، راه يبدأ في بعض المناطق وفي بعض الجهات، يبدأ في فصل الربيع. أعرف مناطق، ونعرفها جميعا بأن الناس يبدؤون في قلب أراضيهم في أبريل وفي مارس، وبهذا أقول بأن الموسم الفلاحي راه يبدأ في الصيف وتيكون في الربيع، وراه باقي مفتوح، وفي مناطق أخرى، المناطق الجبلية، راه الناس ما كتزرعشاي حتى لنونبر وحتى لفبراير.

وفيما يخص الأسئلة التي جاء بها السادة المستشارون المحترمون، أود بداية أن أؤكد أن التدابير التي اتخذتها الوزارة، فيها صنفين، كاين تدابير عادي، لأن نقوم بها في كل موسم، ولكن كاين كذلك تدابير جديدة، لأنه تكون معطيات جديدة.

بعض الإخوان تطرقوا لمشكل الكازوال، ولهذا حاولنا باش نتكيفو مع هذا المعطى الجديد، لأقول بأنه كاين بعض المستجدات، لأنه يكون طارئ أو أنه تكون أشياء جديدة في الموسم ونحاول معالجتها.

فعلى مستوى التموين بعوامل الإنتاج التي تطرق لها بعض السادة المستشارين المحترمين، كاين هنا عدة إجراءات اتخذتها الوزارة وتتمحور أهمها في النقط التالية:

أولا: توفير ما يناهز مليون قنطار ديال الزريعة، وتعميم مبلغ 100 درهم للقنطار فيما يخص الزريعة، وهذه الفترة وهذا التعميم سيشمل كذلك القمح الصلب وكذلك الشعير، والهدف المتوخى من هذا هو إعادة الإعتبار للقمح الصلب وللشعير في الدورة الزراعية،وفعلا سيترجم هذا الإجراء بإنخفاض، لأنه نتوقع، إن شاء الله، أنه سيكون انخفاض في أثمنة البذور، سيكون الإنخفاض ما بين 10 حتى 22 درهم للقنطار، وهكذا ستصبح الأثمنة حسب تقيراتنا أثمنة في 198 درهم فيما يخص الشعير، 315 درهم بالنسبة للقمح اللين و 354 درهم بالنسبة للقمح الصلب.

والجدير بالإشارة، أن أثمنة البيع موحدة عبر جميع مراكز الشركات ونقط البيع، وأن تزويد الفلاحين بها يتم في ظروف عادية، هذا وستتم مواصلة الدعم المتعلق بتكوين المخزون الإحتياطي من البذور، باقي عندنا شويا ديال réserve ، سيكون هذا الإحتياط.

قلت بأنه سيتم مواصلة الدعم المتعلق بتكوين المخزون الإحتياطي من البذور الذي اليوم أكثر من 200.000 قنطار، بكلفة سنوية، كانت كل سنة كنخليوا هذا الإحتياط هذا بواحد القدر ديال مليار سنتيم.

والإجراء الثاني، فيما يخص عوامل الإنتاج النباتي وتوسيع الدعم الموجه لنوار الشمس، كان واحد الدعم يخص غير نوار الشمس، وبغينا هذا الدعم في هذه المرة سيشمل الحبوب الزيتية الأخرى، كسلجم كولزا و ورقة الكارطام، بهدف إنعاش وتنويع الزراعات الزيتية.

أما فيما يخص الإجراء الثالث، هو إرساء دعم هام بالنسبة لبذور الشمندر في مجال تدخلات بعض السادة المستشارين المحترمين، لأنه إن شاء الله سيكون هنا واحد الدعم وهذا الدعم هذا يهم الشمندر السكري ذا الجني الواحد monogerme بقيمة 700 درهم للوحدة. هذا إضافة إلى الرفع من أثمنة الزراعات السكرية عند الإنتاج والمنح المخصصة لها، وكذلك مواصلة، بعض المستشارين تطرقوا les engrais أود أن أقول أن الوزارة تواصل دعم تحاليل التربة بنسبة 50 % لترشيد استعمال الأسمدة.

وعلى مستوى الإنتاج الحيواني، فالإجراءات عادية، كما تعلمون، سنعمل على مواصلة تعميم ترقيم القطيع وكذلك برامج التأطير الصحي وتحسين إنتاجية القطيع عبر تكثيف عملية التلقيح الإصطناعي، هذا إضافة إلى تنفيذ برنامج لتحمل مصاريف نقل 300.000 قنطار من الشعير لفائدة بعض الأقاليم المتضررة من آفة الجفاف.

أما فيما يخص الإجراءات الجديدة، فيما يخص الموسم الحالي، أود أن أذكر في هذا الباب من جهة أن أشير إلى التخفيف من الآثار السلبية لإرتفاع أثمنة المحروقات على القطاع الفلاحي.

كما تعلمون كانت تجربة سابقة، بأنه كانت الدولة تدعم الكازوال، إلا أنه هذه التجربة لم تعط النتائج التي كانت متوخاة منها، وارتأت السلطات العمومية بأن ندعم الكازوال باش ذيك البركة التي نعطيها للكازوال باش تمشي مباشرة للفلاح. ذاك الدعم لن نعطيه للكازوال، سنعطيه لأشياء أخرى التي تهم الفلاح، ولهذا قلت، نظرا لارتفاع مادة الكازوال، أخذت الوزارة عدة إجراءات في هذا الباب، وأذكر منها، أساسا، مراجعة سعر الفائدة بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الفلاحي، كما قال السادة المستشارين، لتصبح هذه النسبة 5% فيما يخص القروض الموسمية، و 5,5 فيما يخص قروض الاستثمار.

وينضاف إلى هذا الإجراء الهام، إجراء لا يقل أهمية تم اتخاذه السنة الماضية، كما تعلمونن هو ذاك القرض الذي بدأ يعطي الآن هو قرض شامل بدأ يعطى على مدة 5 سنين كان من قبل كيجي

السيد كياخذ القرض في أكتوبر وتيمشي يربي ماشيته، خصو يجي في غشت ويرد ذاك القرض ديالو، حاليا وفيه أشياء أخرى الناس ستأخذ قرضها وستخدم 5 سنين، وفي آخر 5 سنين عاد غادي يجيو يتحاسبو، إذا عنده باش يخلص في آخر السنة فتبارك الله، وإذا ما كانشاي عنده، يتسنى إلى السنة الأخرى وعنده كما قلت مدة 5 سنين باش الإنسان يرد واجباته فيما يخص القروض، لأنه ارتأت وزارة الفلاحة بأنه فاش تيكون، على سبيل المثال، الجفاف، راه ما تيجيشاي الجفاف 5 سنين متابعة، تيجي الجفاف عام وتتجي الصابة عامين أو 3 سنين من بعد، ولهذا كانت هذه المدة ديال 5 سنين باش نسمحو للفلاح يضرب شي في شي، ولكن الأهم بأنه فاش تتوصل مدة 5 سنين تيكون فضى أشغاله مع القرض الفلاحي.

أما فيما يخص إشكالية المديونية الفلاحي، أقول بتعليمات سامية وتوجيهات سامية لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، تم إعفاء 100.000 فلاح وبغيت نقدر نوضح الأرقام في هذا الباب الذي هو أساسي هنا نقول بأنه كاين 100.000 فلاح استفادوا من هذا الإجراء، وكانت فيها واحد القدر مالي ديال 300 مليار سنتيم. إلا أنه لن نقدر أن نواجه كل شيء، لأنه نظرا للتكلفة المالية، الدولة راه إمكانياتها تنعرفوها، ولهذا كانت واحد المنهجية، كانت معايير التي سمحت للناس يستافدوا ولكن أساسا أود هنا أن أذكر بأنه استفاد 85.000 فلاح، تقريبا 85.613 فلاح تقل ديونهم عن 50.000 درهم، الفلاحين الذين في ذمتهم 5 مليون سنتيم.

قلت بأنه استفادت في هذا الباب 85.000 فلاح، أي ما يعادل 86% من المستفيدين لأقول بأن هذا الإجراء راه مشى للصغار، ما مشاش للكبار، كذلك كانت تقريبا 12.000 فلاح استفادوا تقل ديونهم عن 20 مليون، أي ما يمثل 12% من المستفيدين و 2.000 فلاح تقريبا تقل ديونهم عن 500.000 درهم، أي 50 مليون، وهنا هؤلاء الناس يمثلون 2%.

الذي أود أن أذكره، وذكره السيد وزير الفلاحة في الأسابيع الماضية، بأنه هذه العملية انتهت، إلا أنه يمكن يقدر يوقع غلط أو يوقع شي حاجة، كما أشار السيد المستشار، كالورثة، إذا كان وقع شي مشكل، إذا كان شي حدث، القرض الفلاحي المغربي أبوابه مفتوحة باش يشوف، يتعاد النظر، إذا كان وقع شي غلط راه ما نحن إلا بشر، يشوفو في ملفاتهم، إذا حقيقة وقع شي حاجة، راه سنحاول أن نتداركها. وألتزم أمامكم كمسؤول في وزارة الفلاحة بأننا يتعاطاو لنا حتى احنا الملفات، نوجهوهم ونراسل مباشرة القرض الفلاحي المغربي، وحتى احنا راسلونا، وسنقوم بالواجب، إذا وقع في هذا الباب شيء من الغلط أو إذا كان شي نسيان من هذا القبيل.

ومن الإجراءات، كذلك، الجديدة التي جاءت في هذا الموسم، ألا وهو الرفع من الدعم الموجه لتجهيز الضيعات بأنظمة السقي المكتسبة للماء، ليصل هذا الدعم الذي كان فيما سبق 40%، ليصل اليوم الى 60% ، وتعميم هذا الدعم كذلك إلى جميع الأحواض المائية.

إجراء رابع أو إجراء خامس، ألا وهو الرفع من الدعم الموجه للمكننة الفلاحية وتعميمه على كل الآليات الفلاحية. كان من قبل غير التراكتور وشوية ديال اسميتو والماكينة ديال الحصاد، ولكن هذا الإجراء دابا هذا الدعم راه تيشمل كل الآليات الفلاحية، ليضل فيما يخص، على سبيل المثال، فيما يخص الجرار 40%، وكان من قبل واحد السقف ودابا هذا السقف طلعنا منه كان 60.000، وأصبح الآن 90.000 درهم للأفراد و 75.000 درهم للتعاونيات. وبالنسبة للآليات الأخرى سيتراوح هذا الدعم ما بين 35% حتى 50% ، أي وضع 10 إلى 60% فيما سبق.

كذلك إجراء جديد، ألا و هو مواصلة تنمية قطاع الأشجار المثمرة بهدف الإستغلال و الإستثمار الأمثل للتنوع الطبيعي الذي تزخر به بلادنا . هذا ولابد من الإشارة كذلك إلى القرار الذي تم اتخاذه مؤخرا، والقاضي بإعفاء الفلاحين المدينين للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي من فوائد التأخير ومصاريف تحصيل فواتير ماء السقي، كاين واحد العدد ديال الناس هنا راه ما خلصوشاي الماء ديالهم، كان هذا الإجراء لأنه حتى لشهر يونيو 2007، اللي خلص واجباته راه سيستفيد من هذاك أسميتو، ماغاديشاي يتحسب عليه فوائد التأخير ومصاريف تحصيل فواتير ماء السقي.

وفيما يتعلق بإنعاش الزراعة الموجهة للتصدير، كاين كذلك عدد من الإجراءات، من بينها دعم الشبابيك الوقائية من الذبابة البيضاء

بالنسبة لـــــ 35% . كاين كذلك إنعاش الزراعة عن طريق الجو. كاين كذلك واحد الدعم هنا في الصوناج، اللي صدر شي حاجة راه كاين مساعدة في هذا الباب، وكذلك دعم صادرات الحوامض الموجهة الخارجة للإتحاد الأروربي بنسبة 200 درهم للطن.

وأود كذلك التذكير بتدخل الدولة فيما يتعلق بتدبير بعض الآفات الطبيعية، وأود أن نستلهم مواصلة العمل ببرنامج ضمان الحبوب ضد آثار الجفاف على مساحة، كما تعلمون 300.000 هكتار، من خلال المساهمة في قيمة الإنخراط، الدولة تساهم بقيمة 50% ، وكذلك كاين واحد الإحتياط ، كاين واحد الصندوق ديال 120.000 مليون درهم لتكوين الرصيد الخاص لتعويض الفلاحين في حالة الضرر بالجفاف. وكذلك إجراء آخر هو إتمام إرساء النظام الخاص بمحاربة آثار البرد بالمناطق، ولا سيما بالمناطق الجبلية التي تعاني من ذاك الشي ديال التبروري، وكاين برنامج وطني وكاين آليات لمحاربة هذا التبروري، ونحن نشتغل فيه، وباقي نتمم إرساء الشبكة لتغطية هذه المناطق، وكذلك كاين مواصلة حماية النباتات وخاصة ضد الطيور والطوارئ.

وأود ختاما أن أطلع مجلسكم الموقر، وأحاول أن أعطي بعض المعطيات حول الموسم الفلاحي الحالي، من خلال بعض المؤشرات. فإلى حدود أواخر شهر أكتوبر 2006 بلغ معدل مجموع التساقطات المطرية حوالي 34 ملم، مقابل 36 ملم خلال السنوات العادية. وتفوق التساقطات المطرية هذا المعدل بعدة مناطق، راه شفناها في التلفزيون جميعا، كاين المناطق التي استفادت أكثر، وكاين مناطق باقي فيها شوية ديال الشتاء. كذلك بلغت مبيعات البذور المختارة حوالي 153.000 قنطار، أي بزيادة قدرها 9% مقارنة مع معدل 5 سنوات الماضية، هنا كاين شوية ديال تأخر الأمطار، ولكن راه بدأت الناس كتزرع، كذلك تقدر مبيعات الأسمدة في حوالي 120.000 طن، أي كاين انخفاض ديال 35% مقارنة مع معدل الخمس سنوات الماضية. و همت عملية الحرث حوالي 1،3 مليون هكتار، أي نفس مستوى معدل 5 السنوات الماضية، وتبقى عملية الزرع جد محدودة. كانت الناس في مراكش تتزرع و تتسنى شوية ديال الشتاء، ونتمنى إن شاء الله بأنه الوتيرة سترتفع إثر هذه التساقطات المطرية الأخيرة. وشكرا السيد الرئيس، وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على إجابتكم على أسئلة السادة المستشارين ، التعقيبات على الأجوبة ، إذن هل هناك تعقيب بالنسبة للفريق الإستقلالي، تفضل السيد المستشار. تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

أولا، في البداية، لابد أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير عن الأجوبة والبيانات والمعطيات التي قدمت لنا، ومن خلالنا الرأي العام الوطني. وكتعقيب ونظرا لكون الأسئلة متشعبة وتمس القطاع الفلاحي وموسم الفلاحي الحالي، أعتقد أنني لا يمكن أن أتطرق إلى جميع الجوانب، ولكن سأقتصر فقط على 3 أو 4 نقط لأترك المجال مفتوحا لزملائي. في إطار تعقيب للرد على التساؤلات أو المطالبة بإيضاحات إضافية.

أنا بودي أن أتطرق إلى تأمين القطاع الفلاحي، بدل التكلم على الجزئيات، والتأمين يقتضي أن تقوم الحكومة بمجهودات إضافية في مجال التجهيزات الأساسية بالعالم القروي، من ضم للأراضي وعصرنة شبكة الري وكذلك الخروج من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة العصرية عن طريق الإرشاد.

لا يمكن أن نتكلم عن موسم فلاحي أو دخول لموسم فلاحي جديد، دون أن نتكلم عن التأهيل بصفة أساسية، وهذا يجرنا أولا إلى ما يطرح من مشاكل في السياسة الحالية للحكومة من ضعف الدعم للقطاع الفلاحي، الذي يلعب دورا طلائعيا في بلادنا، باعتبار أن الدعم المخصص للبذور أوالأسمدة أو المحروقات التي فوتت إلى القرض الفلاحي تبقى دون المستوى، لا تلعب الدور المنوط بها، ثم كذلك فتعقيد الإجراءات الخاصة بالدعم يجعل عدد كبير من الفلاحين يتخلون عن ذلك الدعم الذي في بعض الأحيان لا يسمن ولا يغني من جوع، بل الإجراءات والوقت الذي يتخذه تهييئ الملف يكون أكثر بكثير من ذلك الدعم الذي يعطى للفلاح، ذاك

الفلاح الصغير. لا نتكلم عن الفلاح الكبير بطبيعة الحال، ثم كذلك القضية التي يجب أن أقول أن القرض الفلاحي يلعب دورا كبيرا في مجال الدعم، فالإحصائيات تبين أن من بين 3 مليون ديال الفلاحين في المغرب 800.000 فقط هي التي تستفيد من القروض، من القرض الفلاحي، أين مصير 2,2 مليون من الفلاحين؟ وبالتالي ليس هناك تكافؤ الفرص، وليس هناك فتح الأبواب لإستفادة الفلاح الصغير، بالخصوص في العالم القروي من القرض الفلاحي، وبالتالي نطالب أولا أن يقع تكثيف التواصل مع الفلاحين من أجل إرشادهم وتخفيف الإجراءات عنهم، لكي ينخرطوا في هذه المؤسسة، أي مؤسسة القرض الفلاحي لينعموا بالدعم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لفريق العهد.

السيد المستشار عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشكركم على الإيضاحات، وكلنا نعترف الآن بالمجهودات التي تقوم بها، وأننا نعترف كذلك أنكم أصبحتم تعالجون مشاكل القطاع بمعرفة. هذا لا شك فيه، إلا أننا، لسيد الوزير، لابد أن نعترف أن الفلاح المغربي في الماضي أخذ قروض 12% و 13 و17 وأصبح الآن كله مديونية، حتى، السيد الوزير، وأنتم تراقبون مكاتب المحافظات العقارية، إذا مشيتم وزرتموها ستجدون بأن جميع الأراضي ديال الفلاحين، راها مرهونة منذ سنين رغم كل الإجراءات.

فعلا الإجراءات التي تقومون بها حسنة، عندها المستقبل ويمكن لها أن تعطي مردودية، ولكن لا ننسى بأننا إذا بغينا نعطيو دينامية، ديناميكية جديدة للفلاح ما تيخصناشاي نخليوه مرهون. عملتم إجراءات وأعطيتم إعفاءات ولكن بأي تفسير يمكن لنا نفسروها؟ نحن نعرف بأن القانون يقول بأن جميع المغاربة سواسية، جئنا وأعطينا لواحد وأعفيناه، والآخر خليناه كيف سنقول، هذا الشيء الله يعفو لا يمكن لنا عاد نرجعو للوراء، ولكن نكونو متيقنين، يا معالي الوزير، الإجراءات التي تتخذون وبلادنا هي، بغينا أو ما بغيناشاي، راها بلاد ديال الفلاحة.

إذا بغينا الفلاح يزيد للقدام وبغينا أبناءه يأخذون ويحتفظون على هذا القطاع، وإلا راه سنصبح في يوم من الأيام محرومين تماما من الفلاحة في المغرب، إذا خلينا هذه الأراضي وما ليها دائما مرهونين. ناخذو إجراءات جديدة نأخذها، ونقول بأننا سنفك هذا الفلاح، ونعطيوه ديناميكية جديدة، تتعطيوه دبا اعتمادات، مزيان. وتتعطيو إعانات. تظن بأن، قلتم السيد الوزير، بأن الإعانات الآن تتعطى، وقال السيد المستشار الذي سبقني بأن بعض الفلاحين الصغار ما تياخذوها شاي، عرفتم علاش ما تياخذوها شاي؟ لأن غير هو تيتقدم وتيهيئ الملف، والقرض الفلاحي تيقول له نأخذها لك من ذاك البسلف، وحنا تنعرفو السلفات باش تعطات، 12% و 13 و 14 و 15 و 17 السلفات اللي أنتم اليوم عاد بدأتم تتعطيوها ب 5% راه تعطات ب 17% وتزادت عليها، فأنا أظن إذا بغينا نفكو الفلاح المغربي هو أننا نحاولو باش ناخذو إجراءات جديدة، وبالخصوص للفلاح المتوسط والفلاح الصغير باش نفكوه من هذا الرهن الذي يعيش فيه ونعطيوه. كاينة وسائل أخرى كثيرة، نديرو التضامن الإجتماعي ونفكه من المديونية وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. التعقيب بالنسبة للفريق الحركي، يتفضل أحد المستشارين. شكرا.

السيد المستشار الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

تعقيبي، السيد الوزير، سيكون في 5 محاور وبعجالة.

المحور الأول، وهو تأهيل القطاع الفلاحي لمواجهة العولمة: فعلا الحكومة ديالكم الموقرة وقعت على اتفاقية التجارة الحرة بدون استشارة المهنيين، لا الغرف الفلاحية ولا جمعيات ولا تعاونيات. احنا تنعرفو هؤلاء الناس الذين أمضينا معهم هذه الإتفاقيات. الدعم اللي كاين في الدول الأوروبية وكاين في الولايات المتحدة الأمريكية دعم كبير اللي كاين. سندخل في مواجهة ديال التجارة الحرة واحنا ليس هناك دعم حقيقي.

المحور الثاني، السيد الوزير، وهو الخريطة الفلاحية: يا ما نادينا في المهنيين بوضع خريطة فلاحية معقلنة في بلادنا، لا يمكن لأية منطقة بورية، يكون الناس تيديرو الشعير وتيديرو الحبوب، واحنا عارفين

إذا صبت الشتاء أو ما صبتشاي، ما تتفوتشاي 5 قناطر و 6 قناطر.

المحور الثالث، السيد الوزير، باش ما نطولشاي، دور الغرف المهنية والتنظيمات المهنية :أقول لكم السيد الوزير، راه خصكم واحد الشجاعة، يا إما هذه الغرف تخدم، يا إما تتسد. عندنا 37 غرفة، كاين واحد تكلفة مالية ديال الموظفين وديال الماء والضوء حوالي 40 مليون درهم، راه ما قايماشاي بمهامها. أنا كرئيس غرفة أتحمل المسؤولية، وأقول راه ما قايماشاي بمهامها بتاتا، علاش ؟ ما عندناشاي تقنيين، ما كاين شاي أطر. جميع الغرف خصها الضوء، المديرين كلهم مشاو لنا في المغادرة الطوعية، بقينا كنجيو غير مع بعضيتنا تندردشو، و ذوك المحاضر اللي كنديرو 5 سنين عاد كنعوضوهوم وإذا كانت الغرفة شوية مجهزة كتدير l'informatique كتخرجها وكنسنيو وكنصيفطوها، راه خص هذه الغرف الفلاحية يا إما يتعطاها دورها يا إما نقول راه ما عندهاشاي، نعطيو للجمعيات أو التعاونيات دورهم ونزيد للقدام.

المحور الرابع، هي المراكز الفلاحية: السيد الوزير، قمتم بزيارة ميدانية في إقليم من الأقاليم، هو إقليم خريبكة. بغيتكم الله يخليكم يا السيد الوزير المحترم، واسمحو لي السيد الوزير، راكم من نفس الفريق ونفس، ولكن ليس هناك لوم وليس هناك فريق، لأنه هذا واقعنا الذي يجب علينا أن ندافع عليه جميعا. قلت لكم واحد المركز الفلاحي بإقليم اخريبكة ديال بنيخلف، الذي كنا نسميه les paysanes احنا عارفين في عهد الحماية الدور الذي كانوا يلعبونه و المراكز الفلاحية، ودخلنا له يا السيد الوزير حرام، Le matériel بقى كيتلاشى الذي تباع تباع، واللي تسرق تسرق بقاو غا les carcasses ما نقدروشاي ندخلو لهم الماطر، وذاك الشي كل شي مشى، وإما نفعلو هذه المراكز الفلاحية حتى هي وإما نحييدوها، كما درتيو للصوديا وصوجيطا آ السيد الوزير .

المحور الأخير، وهو الدعم: فعلا، حكومتكم الموقرة والوزارة قامت بمجهودات كبيرة، ملفات كبيرة مثل الملف العويص الذي كام ديالصوديا و صوجيطا الذي كانت لكم الشجاعة باش دخلتم فيه، ولكن السيد الوزير ذاك الدعم، راه الإجراءات الإدارية كتقول لنا راه ما خصناشاي به، كيتدار في الإدارة المركزية، كيمشي للمراكز الجهوية والمراكز الإقليمية، تعليماتكم. ولكن منين كيمشيو عند الفلاح الذي هو غارق في الديون و يقولو له جيب الورقة الفلانية، سير تسنى، سير فعل، سير ترك، كيهرب، بصراحة كيهرب ، كيقول لك ما خصنيشاي.

وبالنسبة للقروض، راه خلقت واحد البلبلة كبيرة. فعلا، كما قال زميلي سابقا، راحنا ما فهمنشاي الطريقة التي كانت، نفس الفلاحين واحد تعفى وواحد ما تعفىشاي، واش كاينة إجراءات مركزية وحدها وإجراءات جهوية وإقليمية وحدها؟ قلها لنا، إذا كان المغرب واحد وإدارة واحدة، راه ما تخططونه وما تنفذونه في المركز لا.. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بالنسبة للتعقيب، هناك فريق التحالف الوطني. فليتفضل السيد الرئيس مشكورا .

السيد المستشار أحمد الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

سأكون مختصرا ومركزا. أشكر السيد الوزير على ما جاء به من إجراءات، ولو هي بسيطة وعادية كما جاء على لسانه.

ففيما يتعلق بالتخفيض في أثمنة البذور ولا بالنسبة للفائدة على السلفات 5% ، فأضم صوتي كذلك لزملائي الذين سبقوني.

فيما يخص تبسيط المساطر للدعم، لأن إذا لم تبسط راه ما كاين لا دعم ولا حتى شي حاجة، وكذلك أطلب وبإلحاح مراجعة الإعفاءات والطريقة التي تمت بها، كنا اجتمعنا ،ربما الغرفتين، مع المدير العام في السنة الماضية، وكان واعدنا بأنه ستكون بعض المراجعات على الملفات التي هي لازالت داخل الرفوف، فلا زلنا ننتظر، إلا أنه أدق ناقوس الخطر فيما يتعلق بـ 10% التي جاءت على الضريبة على القيمة المضافة، ولو الفلاح ما كيسترجعهاشاي وتطبقت عليه، نلاحظ تطبيقها على جدولة الديون التي تمت بعقود بين الفلاح وإدارة القرض الفلاحي. فالعقدة شريطة المتعاقدين، فلازم ما تكونشاي فيها الرجعة، ما يكونشاي فيها أثر رجعي. واحنا كنشوفوهذا غير قانوني، وراه يمكن لنا نمشيو للمحاكم الإدارية وما يربحناشاي القرض الفلاحي، لأن درت معه عقدة، مطبق علي نخلصو سنويا، ما يمكنش له يعاود يدير لي أثر رجعي، ونعاود نخلص

له 10% ، ويجي عاوتني في جهة أخرى ولا يطبق.. إذا بغى يطبق 10% هنا، إيوا يطبق 5% اللي تدارت دابا على الفوائد يطبقها في الأثر الرجعي .وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن نمر إلى التعقيب، فريق التجمع، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس. أشكر السيد الوزير على الرد، وكذلك سأجتنب تكرار بعض الملاحظات التي جاءت في تعقيب السادة المستشارين الذين تقدموا قبلي. غير بغيت نذكر بأنه الدعم، كلمة الدعم هذه تعطات لهدف واحد، هو أننا نحصل على الاكتفاء الذاتي باش المغرب ما يستورد شاي، خاصة و قد أصبحنا ملزمين أمام إتفاقية التبادل الحر باش ما نفوتوش واحد المردودية في الهكتار، ما خصش يغيب على الذهن أنه تعطى دعم على البذور مثلا، شيء محمود، لكن بالنسبة للمواد الكيماوية خصنا نعرفو شحال كيتباع ديال الفوسفاط في المغرب 600.000 في 5 ديال الملايين، كنقسمها وكتخرج 12 كيلو للهكتار الواحد، واش 12 كيلو هي التي تتوصلنا لشي اكتفاء ذاتي؟ أبدا. فالدولة منتجة للفوسفاط وتنشريو الفوسفاط اليوم ب 275 درهم ! هذه من المعيقات التي يمكن لها أن توقف الحصول على الإكتفاء الذاتي.

كذلك مشكلة الإعفاءات التي جاءت، خصنا نكونو واقعيين، ونقولو على أن إعفاءات القرض الفلاحي ما كانتْ إلا في الديون الميؤوس من عودتها، خص تكون الشجاعة عند القرض الفلاحي ويقول أو دي هذا الناس كنت فاقد الأمل في عودة هذا الدين، ولما جاء الدعم من الدولة أنني استرجعت هذه الاموال. نحن نعرف جميعا أنها كانت ميؤوسة ولا يمكن مهما طال الزمن أم قصر أن نستردها من طرف أي كان.

بالنسبة للسقي الذي أعطي فيه الدعم، خصنا نعرفو على أنه نمشيو للصناديق الجهوية ونقولو لهم شحال من ملف أفرج عنه؟ تنلقاو تعقيد المساطر، بحيث تتمشي باش يعطيوك شي قرض، تيقول لك خصك تمشي تجيب لنا البئر متى حفرته؟ وأين هي الشهادة باش حفرته؟ وكاين اللي عنده البئر ديالو وارثو تيعرقلو له نهائيا، ما يمكنشاي له يأخذ، مع العلم أن البئر في بلادي والبلاد هي هذه، وأنا واخذ القرض على هذه البلاد وغادي نسقي goûte à goûte للبلاد ما غاديشاي نديها ندير بها السياحة أو غادي ندير بها شي حاجة، غادية للفلاحة. إذن هذه المسائل ديال التعقيد خصها لا بد أن تراجع جذريا، تراجع نهائيا.

كذلك كاين واحد الملفات، السيد الرئيس، استسمح دقيقة أو نصف دقيقة، ما يمكن شاي هو فيما يتعلق بالنسبة للمفاوضات الآن اللي كاينة في الصادرات، الآن كاين الصادرات اللي مفتوحة الآن بيننا وبين الإتحاد الأوروبي، كاينة مشاكل والمفاوض ديالنا ظهوره باهت، خص لابد من وزارة التجارة مع وزارة الفلاحة والتنمية القروية يحاولو يدافعو على الجانب ديال الصادرات من الحوامض والبواكر ديال المغرب، لأنها كتجيب لنا العملة الصعبة وكتنفس شوية الفلاحين، راه كاين فيها مشاكل . وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. التعقيب للسادة أعضاء التحالف الاشتراكين فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس. نشكر السيد الوزير على البيانات التي أدلى بها، ولكن السيد الوزير، المنتظر هو إفادتنا في السياسة العامة للحكومة في مجال الفلاحة كرافعة أساسية للتنمية. الإجراءات التي تحدثتم عنها السيد الوزير ضمن حماية أمنية، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى إنماء فلاحتنا القطاعية ناجعة، وهذا يدخل السيد الوزير في إطار تحفيز الفلاحين وتكوينهم - السيد الوزير- ودعمهم بالبحث العلمي حتى يواجهوا العولمة والتبادل الحر.

السيد الوزير، نقطةثانية وهي فيما يرجع للمديونية، تنعرفو السيد الوزير إجابتكم راه حنا تصنتنا لها، ولكن راه تتعرفو بأن كل فلاح تم إعفاؤه ولى ممنوع عليه يتعامل مع القرض الفلاحي، ولهذا - كما جاء في تدخل السيد المستشار- بأن 2 ديال الملايين و 200 ديال الفلاحين راه ما يتتعاملوشاي مع القرض الفلاحي، ولهذا ففي الإطار ديالهم اللي طلب solde du tous compt أو تم إعفاؤه حرم عليه أن يتعامل مع القرض الفلاحي. ولهذا بغينا يتلقى شي حل لهذا المشكل، لأن الناس اللي تعفاو أو الذين سيعفون إن شاء الله من بعد

خصهم يستمروا في التعامل مع القرض الفلاحي، حتى يستفيدوا من هذه القضية ديال النسبة المئوية ديال 5% و5.5% والدعم بالنسبة Les matériels ،la goûte à goûte وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للكونفدرالية تفضل.

المستشار السيد محمد بورمان:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير،

نتمنى أن ما أتيتم به في جوابكم- وإن كان لا يشفي غليل الفلاحين- أن ينفذ، لأن عندنا مجموعة من الملفات ومجموعة من القطاعات وبالتزامات حكومية وموقعة من طرف الحكومة و لم تنفذ مع ذلك، لم تنفذ، نحن نعلم أن المغرب، الاقتصاد المغربي يرتكز على الفلاحة، وعندما نقول يرتكز على الفلاحة أي الفلاح هو الأساسي، واسمحوا لي بأن أقول لكم بأن الفلاح هو سيد الأسياد، لأن كل مغربي دخل إلى بيته أو إلى سوقه ووجد الخضر ولا الفواكه ولا اللحوم، كلها من إنتاج الفلاح، لكن مع الأسف هل الفلاح نعتني به؟ هل الفلاح نرشده لتفادي الخسارات، فمثلا تكلم لنا السيد الوزير عن البذور.

البذور الآن كتدير 320 درهم ديال الفرينة و 360 للقمح، و الفلاح إلى حدود الآن لازال محصوله في منزله، ما باعوشاي، وكما قال أول متدخل ما بقاشاي بغاو يشريو من عنده الناس ديال الحبوب، ما بقاش بغاو يديو منو Les coopératives ما بقا شاي. إذن تيشد ب 360 درهم ودابا الآن باقي ما بايعوشاي حتى بذيك 220 درهم ، إذن ، وارتفاع، السيد الوزير يتزل ويبحث. هناك ارتفاع صاروخي ديال الأسمدة وديال الأدوية ولا سيما في القرى النائية، وخا تدير لها الأسعار باش تباع بأثمنة، ولا من يحرك ساكنا، كذلك المعاناة ديال الفلاح لا تتوقف عن الحبوب فقط، بل في جميع الفلاحات وأسبابها إنعدام الإرشاد الفلاحي، واش بقينا تنشوفو، كسابقا، بقينا نشوفو ذوك البيزانات وذاك تيقول له الفلاحين اللي تيخرجوا بالجيبات ديالهم وتيدوروا في المزارع الفلاحية، وتيرشدو الفلاح ها وقتاش تدير؟ ها اشحال تدير ديال الأسمدة ؟ هو خصو يدير 250 كيلو وهو تيدير 500 أو 1000 علاش ؟ غياب الإرشاد الفلاحي، ما بقا شاي هذا الإرشاد الفلاحي، هذا الإرشاد الفلاحي هو الذي يدفع هذا الفلاح للتقليص من التكلفة والرفع من المردودية لتفادي الخسارات، لكن مع الأسف اللي تنصيبوه احنا زايد هو أن وزارة الفلاحة، وأقول وزارة الفلاحة هي مراكز الاستثمار الفلاحي تتجبد واحد السيف، ذاك السيف بدل باش تعاون الفلاح أو تدعمه كتجبد واحد السيف في الوقت ديال إنتاجه تيبدى ينمو، وهو أنها تتوقف عليه الماء وتتقول له إذا ما خلصتشاي الديون اللي عندك ديال الماء ما يمكن لنا شاي نطلقو لك الماء. وخير دليل هو أننا ما تبقى شاي لنا 16 يوم أو 17 يوم على إنهاء غراسة أهم فلاحة، وهي الشمندر لآن باقين تيحبسوا الماء على الفلاحين باش ما يزرعوشاي، وكانت عندنا كارثة في السنة الماضية وكتعرف بأن 80% ديال المغاربة باقي تتعيش بالخبز وأتاي، إذن هذا المادة الحيوية ديال السكر ولا جميع المواد كتلحق الوقت ديالهم الذي هو مهم. ولهذا ، هذا الموضوع كما قال إخواننا هو موضوع طويل ومهم جدا وسنطرق إليه في اللجان، لكن السيد الوزير الجمعيات هناك الجمعيات المهنية وهي ميتة ممثلوها ميتين ولازالوا في الأوراق مثل جمعية منتجي الشمندر وهذه ونطالبكم بالتدخل العاجل لتجديد مكاتبها راه كاين اللي ميت وفي الأوراق كاين اللي ما كيدير شاي الشمندر وفي الأوراق، لتربية المواشي ولا كل شيء، فلهذا فيجب أن نشعر وهذا من السبب اللي تيعرف عليه الفلاحين على أنهم من السبب اللي تيعرف عليه الفلاحين على أنهم تيجي واحد وتيقطع له 2 دراهم وهو ما كيعرف شاي كاع ما عمرو شافو نهائيا ما تيمثل ما والو. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن الرد على التعقيبات بالنسبة للحكومة، عندكم 14 دقيقة السيد الوزير.

السيد محمد محتان كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

أود بداية أن أشكر السادة المستشارين على تدخلاتهم وتعقيباتهم اللي العدد منها تساهم في التفكير الذي نخوضه في وزارة الفلاحة فيما يخص القطاع، وأود هنا أن أركز على شيء أساسي بالطبع كما قالوا السادة المستشارين ستكون عندنا فرصة في اللجنة باش نتذاكر بإمعان في هذه النقط اللي حقيقة مهمة. غير نقطة أساسية أود أن أركز عليها ألا وهي أهمية التأهيل وتحديث القطاع الفلاحي اللي حقيقة المغرب ينتظره تحديات كبيرة من باب العولمة، من باب اتفاقيات التبادل الحر والشراكة مع عدد ديال الدول. ولهذا لابد نهيئ أنفسنا لكي نكون مستعدين للمنافسة مع هاذ الشركاء وبدينا كحومة ، وبدينا في إصلاحات لتأهيل القطاع وأنا عطيت واحد العدد ديال المؤشرات التي تدل على ذلك، لأذكر على سبيل المثال ما يخص القرض الفلاحي. لا أقول بأنه اتخذت إجراءات ماشي اتخذت لكي تتخذ وإنما اتخذت حقيقة لكي نحاولو على كاهل الفلاح ننقص الثقل عليه ولكن هذه الإجراءات غادية لتهييء القطاع الفلاحي. وأود أن أقول هنا بأنني تجولت في عدة مناطق من المغرب وما لمسته فيما يخص هذا الإعفاء هذا عند واحد الشريحة كثيرة وعند الفلاحين الصغار بأنهم كانوا إلى حد ما مرتاحين لهذا الإجراء ديال الإعفاء ديال 200 ألف فلاح.

وفيما يخص الدعم أود أن أقول بأنه يومْيا واحد العدد ديال الناس يتصلون بنا باش يطلبوا منا الله يخليكم إذا يمكن تساعدونا شوية باش ذاك الدعم نأخذه لأنه كاين شوية ديال الإجراءات الإدارية اللي كتطلب فيها شوية ديال السرعة لأقول بأنه كذلك الدعم كاين واحد العدد ديال الناس يستفيدون منه ونهار كانوا تيدقوا البيبان لأنه فيه مصلحة لهم وكيطلبوا باش نعاونوهم باش ياخذوا ذيك البركة ديال الدعم اللي تعطى لهم.

وأود كذلك أن أرجع للقرض الفلاحي لكي أقول حقيقة فيما يخص القرض الفلاحي في السنوات الأخيرة كاين واحد المجهود، مجهود في باب الابتكار ومجهود في باب كاين واحد المجهود اللي حقيقة كيحسن من الصورة اللي عند الفلاح المغربي على القرض الفلاحي أنا ابن البادية وأتذكر في الثمانينات والتسعينات الصورة اللي عند القرض الفلاحي. وأقول بأنه كاين واحد المجهود حاليا للي كيجعل بأنه كاين واحد التحسن نسبي على الصورة اللي عندنا على القرض الفلاحي قلت هاذ خمس سنين غير ذيك خمس سنين اللي هدرت عليها قبل بأنه الانسان كان قبل كيجي في أكتوبر كياخذ الكريدي وكيجي في شتنبر خضو يرد لو، حاليا ذيك خمس سنين كاين فيها، ابتكار من الادارة الحالية ديال القرض الفلاحي اللي خصنا نحييه واللي كيساعد نسبيا الفلاح باش يدبر الامور ديالو بصفة مرتاحة.

ونقطة أخرى أود أن أذكرها فيما يخص واحد السيد المستشار تطرق الى الخريطة الفلاحية لأقول بأنه كاين واحد البرنامج ديال الدولة في هذا الباب هذا ونحن خدامين في هذه الخريطة هذه وأساسا الخريطة اللي المستهدف منها هو ذيك الاسمدة لأنه كنلقاو واحد السيد كيدير البوطاس في واحد البلاصة ديك الارض ديالو ما خصش يدير فيها البوطاس وبلاصة أخرى كيدير فيها واحد لانكري اللي ماشي هو هذاك. ولهذا نحن نشتغل باش إن شاء الله، تكون واحد الخريطة باش حتى الفلاح عدا يقتصد باش ما يبقاش يضيع فلوسو في واحد لانكري اللي ما غاديش يرجع عليه بالفائدة.

وأود في هذا الباب أن أقول بأنه السيد الوزير الأول راه مشتغل في هذا الملف فيما يخص الأسمدة، نحن حقيقة بلد منتج للفوسفاط، وأقول بأنه السيد الوزير الأول منكب شخصيا على هذا الملف هذا، ونتمنى في المستقبل العاجل إن شاء الله نوصلو لواحد النتيجة باش نوصلو الاسمدة للفلاح ديالنا بواحد الأثمنة مناسبة للطاقات الشرائية ديالهم.

ونقطة أخرى فيما يخص مراكز الأشغال أنا عبد ربه حينما قدمت برنامج عمل كتابة الدولة في التنمية القروية، من بين المحاور اللي كنت أشرت إليها كان محور أساسي ألا وهو مراكز الأشغال وأنا لا أخفي عليكم في واحد العيد أخيرا كنت في القرية التي أنتمي إليها ومشيت وزرت ذاك المركز حقيقة لا أشغال اللي في واحد الحالة، كما أشار له بعض المستشارين المحترمين بأنه ماشي في المستوى، ولأقول بأنه لابد نقومو بالإصلاح، ونحن منكبون إن شاء الله على مراكز الأشغال لابد من الغد نواجهو المنافسة لابد مفتاح

نتذكر كلنا واحد الجيل ذاك السيد اللي كان كيخدم في مراكز الاشغال، الدور الذي كان يلعب فيه ولا أخفي عليكم بأنه كنت أخيرا في منطقة تزنيت جاو عندي الفلاحة، قال لك الله يخليكم السيد الوزير واش ما يمكنش تعاونونا، ذاك التقني البيطري اللي كان عندنا، كان عندو واحد الدور أساسي، قلت بأننا حنا منكبون على هذا الملف هذا، إلا أنه كما يعلم واحد العدد ديال المستشارين بأنه كاينة ذيك المبادرة ديال المغادرة الطوعية، نحن نشتغل فيها، ننتظر نتائجها، شكون غادي يمشي؟ شكون غادي يبقى؟

ولهذا إن شاء الله باش نخرجو بواحد برنامج إصلاح ديال مراكز الأشغال اللي حقيقة لابد أن نشتغل فيها. وأكتفي بهذا وأعطي الموعد إن شاء الله في اللجنة ونتحاور بجدية ونضيفو أشياء أخرى في هذا الباب وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن نواصل الأسئلة العادية، نواصل مع السؤال الموجه للسيد وزير الفلاحة حول الضمان الاجتماعي بقطاع الصيد البحري للمستشارين المحترمين نور الدين بركاع، عبد الحميد أبرشان لحسن نبيه، البشير أهل احماد، لحبيب الزويكي، محمد الشافعي، علي أساكتي، الحسين الحداوي، عبد المجيد المهاشي، فليتفضل أحد المستشارين مشكورا. تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الواقع إن ما يجعل السؤال الذي نود طرحه عليكم ليس وجود فراغ تشريعي، أو ثغرات قانونية تحول دون استفادة قطاع الصيد البحري التقليدي من الانخراط في الضمان الاجتماعي، إننا نعلم أن القوانين والتشريعات الموجودة حاليا وخصوصا مدونة التغطية الصحية قد شملت كل الفئات من المستخدمين، بما فيها العاملين بالقطاعات التي لا توجد فيها علاقة دائمة بين المستخدم والمستخدم ، والأشخاص الذين يقومون بالأعمال الموسمية أو لحسابهم الخاص.

وأنتم تعلمون السيد الوزير أن قطاع الصيد البحري وخصوصا التقليدي تتعاظم فيه المخاطر التي تهدد العاملين بالحوادث البحرية وهو ما يستدعي الاسراع بانخراط هؤلاء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خصوصا وأننا نلاحظ عمليا أن البحارة قد حاولوا تنظيم أنفسهم في تعاونيات وجمعيات حتى يتمكنوا من الانخراط في الصندوق، إلا أنهم يصطدمون برفض هذا الأخير لهذه الانخراطات تحت طائلة عدم التوازن بين حجم المخاطر وقيمة الاشتراكات في الصندوق، الشيء الذي يحرم أعداد كبيرة من العاملين في الصيد التقليدي من الاستفادة من النظام الاجتماعي.

فعلى مستوى إقليم الداخلة لوحده يوجد ما يناهز 7500 زورق صيد تقليدي، إذا أخذنا معدل أربعة بحارة لكل واحد منها، أي 30 ألف بحار، الشيء الذي يبين أهمية الموضوع على المستوى الوطني، فهل السيد الوزير قامت الوزارة بالإجراءات والمسائل الضرورية لحل هذه المعضلة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون المحترمون على طرحهم لهذا السؤال. فبخصوص التغطية الاجتماعية للصيد التقليدي يجب التذكير هنا بأن وزارة الصيد البحري والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اتفقا في 2001 على تعميم التغطية الاجتماعية المعمول بها في قطاع الصيد الساحلي على بحارة الصيد التقليدي، هذا الشيء كان في 2001 كان اتفاق باش حتى ذوك البحارة ديال الصيد التقليدي تكون عندهم تغطية.

إثر هذا الاتفاق حقيقة استفاد الصيد التقليدي في العديد من الموانئ من الضمان الاجتماعي، إلا أنه في شهر أبريل 2003 أصدر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة فردية مذكرة يطلب من المصالح ديالو عدم الأخذ بعين الاعتبار تصريحات بحارة الصيد التقليدي، وهنا يرجع اتخاذ هذا القرار إلى العجز المالي الذي يعرفه

النظام الخاص للبحارة الصيادين الذين يتقاضون أجرهم على شكل نسبة من مداخيل الصيد، ذيك الحصة، مرة يصيد مرة ما يصيدش باش الإنسان يكون عندو شوية ديال المدخول كيمشي يخلص الضمان الاجتماعي وباش ما يكونش ذاك المدخول كتبقى الأمور كتجرجر. ولهذا تقرر باش يوقف الضمان الاجتماعي لأنه ما كانش عندهم مدخول.

وأود هنا أن أذكر بأنه كان واحد العجز سنة 2003 وصل حتى 7 مليار سنتيم، وهذا العجز مقدر حاليا ب 8 مليار سنتيم ما كانش ذوك البحارة ديال الصيد التقليدي ما كيتقضاوش لأنه ما كانوش كيصدوا كانوا جالسين، وصل العجز 8 مليار، كان مفروض عليهم قرروا أنه ما يمكنش يزيدوا في هذه الحالة ولكن ما فتئت الوزارة تطالب بتعميم النظام المعمول به في الصيد الساحلي على الصيد التقليدي للتشابه الكبير بين القطاعين.

وأود هنا أن أذكر بأنه كان اجماع ترأسه السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، اجتماع في تاريخ 14 أبريل 2006 بحضور السيد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لدراسة التغطية الاجتماعية للصيد البحري، حيث طالبنا من الصندوق باش يعمل على إيجاد الطريقة المناسبة التي ستمكن بحارة الصيد التقليدي من الاستفادة من التغطية، ولكن لم نفلح مازال ما وصلناش لنتيجة في هذا الباب.

وأود أن أقول هنا أن فيما يخص المبالغ المالية التي تقطع لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون استفادتهم من التغطية الاجتماعية فإن مصالح الوزارة ستدرس مع المهنيين والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كيفية استرجاع هاذ الفلوس وغادي يمشي المبلغ الذي سيتفق عليه المهنيون اللي بغاوها.

وأود في الأخير أن أقول هنا بأن الحكومة خرجناا بواحد العدد ديال الإجراءات فيما يخص التغطية الصحية الإجبارية، فيما يخص التغطية لبعض الفئات المعوزة ونتمنى إن شاء الله حنا خدامين لأن كاين تعليمات سامية باش إن شاء الله نزيدو في هذا القطاع ديال الضمان الاجتماعي إلى الأمام. ونتمنى مستقبلا إن شاء الله كما ستفادت بعض الفئات حتى هذه الفئة تصل نوبتها إن شاء الله وغادي نحاولو باش حتى هي نلقاو لها شي حل اللي غادي يفيدهم. إن شاء الله. وشكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن لا تعقيب. إذن نمر للسؤال الموالي وهو السؤال الأخير موجه الى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول المضاربات الغير القانونية لأراضي الدولة، للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، محمد تحيفة، حسن قاسمي، أبو بكر أعبيد ، علي سالم الشكاف، عبد الرحمان أوشن ، محمد نقاد. تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد محمد تحيفة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،

السيد الوزير،

أختاي المستشارتين،

إخواني المستشارين.

تشكل الأراضي الفلاحية التي تم توزيعها سابقا في إطار ما كان يسمى بالإصلاح الزراعي والواقعة قرب المدار الحضري للمدن موضوعا للمضاربات العقارية القبلية والغير قانونية. وتجرى هذه المضاربات حاليا على مرأى ومسمع الجميع بشكل يهدد المجال العمراني للمدن ويهدد نموها المعماري السليم.

وقد وافق البرلمان سنة 2004 على تفويت الأراضي المذكورة لمستغليها، ومنذ ذلك الحين فوتت أزيد من 20 ألف هكتار بثمن يرجع الى 1964 وهو ما لا يمكن استصاغته في حالة الاراضي المحيطة بالمدن على بعد 20 كلم والمرشحة للدخول للمدار الحضري.

لذا نسائلكم السيد الوزير، أية ضوابط أقررتموها بالنسبة لأراضي الدولة المحيطة بالمدن والتي تسيل لعاب المضاربين وتهدد بالتأثير السلبي على مستقبل مدننا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

السيد الرئيس،

كما نعلم جميعا كان الإصلاح الزراعي منذ فجر الاستقلال، واحد العدد ديال الفلاحة استفادوا من هذا الاصلاح هذا، إلا أنه لما أعطيت لهم الأراضي هاذ الناس هادو أعطيت لهم، ولكن كانت واحد العدد ديال القيود مفروضة عليهم ما يقدروا يبيعوا ما يكريو، وأصبح هذا النظام متجاوز وهنا في البرلمان صوتنا جميعا على واحد القانون لنخرج هاذ الناس من هذه الوضعية لكي نسلمهم ذيك الارض ويعطى لهم التيتر ديالهم اللي يريد يبيع اللي يريد يشتري إلخ..

إلا أنه كما أشار السادة المستشارون كاين تلاعبات كاين الناس مشاو كاين مضاربات إلا أنه أود أقول هنا بأنه الإجراءات القانونية والإجراءات اللي كتنظم باش نسلمو لهاذ الناس ما يسمى La main levée باش نعطيوهم Titre ديالهم عندها ضوابط قانونية وتشريعية وراه وصلت الى المرحلة الأخيرة ديالها، لأقول بأن حنا فضينا من هاذ المشكل.

أود أن أذكر هنا أن واحد الشيء أساسي ألا وهو بأنه خرج في الجردية الرسمية في غشت 2006 آخر قرار فيما يخص هذه الأراضي، بأنه راه الناس تسلموا الأراضي ديالهم ولكن هاذ الشي دابا على صعيد اللجن الاقليمية اللي مكلف بهاد الشي دابا السادة العمال والسادة الولاة اللي مكلفين باللجن الاقليمية في هذا الشأن هذا بأنه اللي كاين عندو المشاكل ديالو مضبوطة غير اعطيو Titre ديالو واللي كاين تلاعبات وكاين غادي تجيو تقارير وبالطبع الناس اللي خالفوا القانون في هذا الباب لأنه غادي نعطيك الأرض ولكن بشرط أن تحترم واحد دفتر التحملات، ذاك السيد اللي أعطيت لو الأرض وغدا غادي تسلم لو Titre ديالو باش ياخذ الأرض ديالو إذا أصبح ذاك السيد مشى تلاعب ومشى دار أشياء مخالفة للقانون بالطبع ذاك الحق اللي كان عندو ماغاديش يبقى لو ولكن هاذ الشي كلشي ماشي حنا اللي غادي نقرره، اللجن الإقليمية هي اللي ساهرة على هاذ الشي هذا، وإن شاء الله التقارير غادي تطلع وفين ما كانت مخالفة للقانون في هذا الباب، بالطبع الاجراء اللازمة ستتخذ إن شاء الله وشكرا السيد الرئيس وشكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد الخضوري:

نشكر السيد الوزير على هذا الجواب ديالو واللي من ناحية قانونية، أستسمح ما جاش واضح من ناحية المراسيم ديال الدولة، حنا تنعرفو أن هذا الشيء اللي دارت الدولة فيما يخص اتجاه الفلاح شيء يحمد له ولكن هاذ الفلاحة ماكانوش عارفين.

قبل ما يدوز هاذ القانون تسلطوا عليهم المضاربين واشتروا منهم هذه الأرض، وهذا هو الحاجة اللي في عمق التدخل ديالنا هو هذا وتدخلنا في واحد العدد ديال المستويات وخرجوا واحد جوج المراسيم في نفس الاتجاه لحد المضاربة بالنسبة لهاذ الفلاحة وعدم تغليطهم، إلا أن هناك هذه المراسيم بجوج ما كيلعبوش دور القانون، القانون خصو يجي على البرلمان ويخرج من البرلمان لأن المرسوم ماشي بحال القانون.

ثانيا هذه المراسيم فيها نزع الملكية على حسب ثمن 2005، ولكن ما نريده من الحكومة هو التحكم في نمو معماري متزن حول المدن، هذا هو اللي باغيين وباغيين أن الأملاك المخزنية تاخذ هذه الاراضي وذيك الساعة عاد تتحكم في المضاربات تتحكم في الأثمنة ديالها واستعمالها وفي تلبية المدن الحاجيات لهذه الاراضي اللي حولها، هذا هو اللي بغينا، ماشي مسألة.. حنا مع الفلاح أنه حقيقة تعطى له هاذ الشي ولكن ما خصناش نعملو الفلاح عرضة لواحد العدد ديال المضاربين والسيد الوزير راك عارف راه الأسماء معروفة والأشخاص معروفة وعلاقتها برجال السلطة معروفة على مستوى كبير.

لهذا إذا بغينا واحد التوازن وواحد العدالة اجتماعية في هاذ البلاد راه ذيك الأراضي ديال البلاد، ديال الشعب المغربي كله وخص الاستفادة منها يستفيد منها الشعب المغربي ماشي واحد الكمشة ديال المضاربين في البلاد ديال الدولة، وهذا كيوقع تحايل

على القوانين اللي كتدوز عندنا هنا، لهذا حنا السيد الوزير كنطالبو واحد نوع العدالة الاجتماعية وواحد الإنصاف ديال الشعب المغربي في الأراضي ديالو وفي الأملاك ديالو اللي هي في الحقيقة الأملاك ديال الجميع وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. التعقيب للسيد الوزير للجواب على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

ينبغي أن نشير هنا اللي هو أساسي اللي يكون حاضر في الأذهان واحد الإنسان تعطى لو واحد الأرض أعطتها له الدولة راه من الملك ديالو اللي أهم هو خص ذاك السيد خصو يكون عندو titre ديالو الآن وقعت مضاربة أو وقعت تلاعبات، هذاك شيء آخر غادي يخضع للقانون وكما قلت كاين لجن إقليمية هي اللي غادي تسهر على هاذ الشي باش نشوف في حالة كاين تلاعبات واحد السيد غادي يطلب أرض ومشى باش يلعب فيها غادي تمشي لو ذيك الأرض.

وثانيا اللي باغي نقول بأن واحد العدد من هاذ الأراضي دب دخلوا في قلب المدن كتلقى هاذ الناس عمارة هنا، والناس كيدير اللوبية ولا الجلبانة حداه. ولهذا أقول بأنه البلديات من حقهم أن السيد ملي كتكون الملكية ديالو من حقو باش تكون واحد نزع الملكية كما تسري على العامة واحد عندو الأرض ديالو إلى كانت فيها المصلحة ديال البلدية ولا المصلحة يال واحد المدينة بالطبع ذاك الإنسان غادي تاخذ منه ديك الأرض وغادي يعوض عليها حسب المساطر الجاري بها العمل في القانون ديال المغرب وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في حصة هذا اليوم. وننتقل إلى القطاع الموالي في الأسئلة العادية، السؤال موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول التأخير الذي تعرفه بواخر نقل المسافرين، للمستشارين المحترمين السادة بنجيد الأمين، العربي بوراس، محمد كريمن، فوزي بنعلال. تفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، قد سبق لنا أن تقدمنا بهذا السؤال الآني شهر ماي الماضي كانت الظروف ديالو تلائم عودة المهاجرين المغاربة من أوربا للعبور إلى المغرب عبر البواخر علما بأن هذه البواخر تعرف تأخرا كثيرا وهذا السؤال طبعا لا يفقد اليوم قيمته ونحن نمارس مهنتنا الدستورية في مراقبة العمل الحكومي، ذلك أن العبور الموسمي للمغاربة المقيمين بالخارج يقتضي من الحكومة الوصول إلى حلول جذرية لمثل هذه المشاكل حتى لا تكرر المعاناة.

لكن لسؤالنا هواجس أخرى تنتهز الفرصة لإيثارها حتى نتعرف على الإجراءات المتخذة لضمان التوقيت الخاص برحلات البواخر، الأمر يتعلق في كل شيء بحماية وتفعيل هذه القدرة التنافسية للملاحة المغربية، لما لذلك من صلة وطيدة بالمعاملات التجارية والاستثمارات الأجنبية وخاصة في منطقة الشمال، وكذا إعطاء صورة مشرفة على نوع الخدمات الواجب توفيرها في بناء طنجة علما بشراسة وقوة المنافسة المفروضة من الإسبان على مستوى ميناء سبتة السليبة الذي أصبح بفضل البعض، إضافة إلى ما يطرحه الارتباك في مواعيد البواخر من ضرورة رفع مستوى المراقبة التقنية والحرص على توفير شروط السلامة.

تأسيسا على هذه المعطيات أسائلكم السيد الوزير عن التدابير والوسائل التي قررت الحكومة اعتمادها لتحسين الخدمات الملاحية بالميناء، وتأهيل البواخر المغربية عن طريق المراقبة التقنية لتوفير احتياطات السلامة في الإبحار وراحة المسافرين ورفع تحديات المنافسة والإسهام في تكثيف العلاقات التجارية ودعم حركات الاستثمار الأجنبي ولا سيما في مناطق الشمال.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، قبل أن أعطي الكلمة الآن للسيد الوزير بالنسبة للسؤال الموضوع على الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني هناك رسالة توصلنا بها من الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة ينيب فيها السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة ويطلب السيد كاتب الدولة تأخير هذا السؤال إلى آخر الجلسة هذا لقد تلاه السيد الأمين، تلا الرسالة وشكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد عبد الكريم غلاب وزير التجهيز والنقل :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدان الوزيران،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي أن أجيب على السؤال الخاص ببعض التأخيرات التي لوحظت فيما يتعلق بنقل المسافرين عبر البحر. أولا أريد أن أذكر بأن البرلمان هو الذي يحدد مواعيد الأجوبة وبرامج الأجوبة فإذا كان هناك تأخير وأتفهم ملاحظة السيد المستشار فهي ليست راجعة على أي إجراء أو أي اختصاص أو أي مسؤولية من طرف الوزراء أو الحكومة.

فيما يتعلق بفحوى السؤال فعلا بعض التأخيرات يمكن أن تحصل فيما يتعلق بأي أنماط النقل وخصوصا فيما يتعلق بالنقل البحري لأنه راجع لبعض العوامل التي هي صعبة شيئا ما لتوقعها أو تنبئها حتى في بعض الأحيان، كما الأعطاب التقنية أو أحوال الطقس أو اكتظاظ في بعض الموانئ، مما يسبب في بعض التأخيرات.

ومن أجل التحكم أحسن في عملية العبور نقوم كل سنة بالإجراءات التالية:

أولا إعداد مخطط الأسطول وبرنامج الرحلات، وهذا نقوم به في إطار شراكة وتعاون مع الجانب الإسباني، كما نقوم بمتابعة نهج سياسة تنويع نقط العبور لتقليص الاكتظاظ على بعض الخطوط وهكذا تم فتح بعض الخطوط الجديدة في السنوات الأخيرة طنجة – جين في ايطاليا طنجة – بوغفوندغ، طنجة – طريفة، الحسيمة – أليريا، كذلك الخطوط مع الناظور إلى غير ذلك.

كما نقوم بالعمل على تعزيز طاقة العرض لوسائل النقل البحري للمسافرين، حيث يتكون الأسطول المستعمل حاليا 25 سفينة، 11 منها تشتغل على المحور الرئيسي طنجة – الجزيرة الخضراء.

وكما نقوم بإدخال التكنولوجيات الحديثة للنقل عبر استغلال السفن السريعة إلى جانب السفن التقليدية لتحسين الخدمات، كذلك نتبنى كل سنة نحاول أن نحافظ على المكسب لمستعملي هذا النمط بتبني نظام تبادل التذاكر الذي يسهل المأمورية وعلى سيولة العملية كل سنة. كما نقوم في إطار هذا العمل على القيام بكل عمليات المراقبة الضرورية للتأكد من ظروف السلامة داخل هذه السفن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير. التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد بنجيد الأمين :

شكرا السيد الوزير. طبعا لا نشك فيما تسعون إليه من الحفاظ على الوقت بالنسبة للبواخر ولكن يمكن القول بأن المشكل قائم وهذا راجع للمسؤولية لميناء طنجة أو لمكتب استغلال الموانئ، لإعادة تطبيق المسطرة أو القوانين الجاري العمل بها من حيث الغرامات أو كلما يوافق بالنسبة للإبحار في الوقت المناسب.

وكما جاء في السؤال ديالي السيد الوزير بأن هاذ الشي يكون أحيانا، فلا يمكن القول حنا كنعيشو في هاذيك المنطقة يمكن القول بأن الإبحار يقدر يكون تقريبا يوميا يوقع هنا الحد من خروج البواخر في أوقاتها. هذا راجع طبعا عن عدم مسوؤلية الناس اللي هما طبعا كيراقبوا ذاك الميناء. وهذا كيعود بالضرر على المواطنين ومصلحة المواطنين، حيث كيكونوا بعض المسافرين اللي كيكونوا عندهم ارتباط إما بالطائرة عن طريق مالاكا أو بالحافلات اللي كيجعلهم يضطرهم يبيتوا إلى الغد، عاد باش يسافروا وهاذ الشي هذا مع غلاء التذاكر ديال البواخر وكنعرفو أن البواخر اللي كاينة واللي كتعمل في المنطقة، وخاصة أربع شركات اللي هي مغربية، كلهم عندهم بواخر اللي يمكن القول بأن عندهم بواخر تفوق عدد السنين ديالهم 25 سنة، هذا كيخصهم المراقبة التقنية وكذلك التأهيل بالنسبة لهذا الإبحار اللي حقيقة أربعين ديال القدم اللي كيقضي فيها المسافر أربعة ديال الساعات أو ثلاثة ديال الساعات،

هذا شيء كثير، حقيقة كيخص فتح المجال لبعض الشركات اللي هما مثلا عندهم البواخر السريعة، وهذا كيدفع حتى بالنسبة للمستثمرين اللي كيدخلوا لمدينة طنجة اللي كياخذ لهم الوقت أكثر من خمس ساعات بين الإقلاع من الجزيرة الخضراء حتى رصيف مدينة طنجة، هذا يعني غير إيجابي، مما يدفع أن تكون هناك منافسة لمصلحة الميناء ديال سبتة.

إذن طبعا هذه المشاكل كيخص تعمل على التغلب دياها، أما بالنسبة للمصدرين ولا المستوردين هذا شيء معروف حدث بدون حرج المشاكل الي كيعرفها هذا القطاع هذا بحيث كتلقى بعض الشركات كينتظروا المواد اللي يمكن غادي يخدموا بها لا تصلهم إلا بعد يومين أو ثلاثة أيام، كاين اللي عندهم معامل كيبغيو يخدموهم ويكونوا واقفين على شي مسائل. ولهذا كيخص النظر في هاذ المسألة.

وهاذ تفعيل القانون – السيد الوزير – بالنسبة لمكتب استغلال الموانئ كيخص الاجتهاد فيه أكثر وأكثر باش نحاولو نتغلبو على هاذ مشاكل البواخر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الرد على التعقيب بالنسبة للسيد الوزير.

السيد عبد الكريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس. ردا على التعقيب أريد أن أقول بأن فعلا ميناء طنجة يعرف حالة اكتظاظ، هذا ما – كما قلت في جوابي الأصلي – على أنه يساهم في تأخيرات بعض البواخر، ولكن لا يمكننا أن نصف كل حالات التأخير ونربطها بالاكتظاظ، علما بأن إشكال الاكتظاظ، علما أن مشكل الاكتظاظ سيعرف حل جذري ونهائي مع فتح ميناء طنجة المتوسط الجديد الذي سينفس على هذه الطاقة الموجودة لمرور البواخر على مستوى مضيق جبل طارق.

كما أريد أن أشير على أن ما كيمكناش نقولو على أن هناك قوانين أو مساطر لا تطبق من طرف مكتب استغلال الموانئ، من غرامات أو دعائر مثلا لعدم احترام الأوقات هذا الشي ما كاينش، ما كاينش شي غرامات مثلا تطبق على السفن عندما لا تحترم الوقت، هذا أمر سندخله في الإصلاحات المقبلة إن شاء الله، علما بأننا قررنا إصلاح عميق في مجال النقل للمسافرين عبر البحر للبواخر وسيكون في المستقبل دفاتر تحملات التي تربط الإدارة مع شركات نقل المسافرين، وفي كناش التحملات ستكون هناك غرامات وسائل الإدارة أن تطبقها، ولكن في الوقت الراهن لا يوجد حاليا مثل هذه الأمور، ولكن كما قلت الإصلاح المقبل سيؤكد على ذلك كما أن حالة الميناء التي فيها اكتظاظ ما كتسمحش أننا نحدد أوقاتا معينة، كما هو الشأن في المطارات بما يسمى ب les slots، لا يوجد أوقات معينة، بل نظام استغلال الميناء وكل باخرة عندما تأتي تأتي وعندما تنتهي تغادر الميناء، يعني هذا هو النظام المطبق حاليا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، طبعا نقطة نظام إذا كانت في التسيير.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

طبعا نقطة نظام هي تهم التسيير لأنه سؤالي يحتل المرتبة الحادية عشر وما دام أن السيد الوزير الذي سينوب على الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة هو حاضر معنا، لماذا طلب التأجيل إلى آخر الجلسة وإن كانت هناك ضرورة فأطلب..

السيد رئيس الجلسة:

هناك رسالة وردت على الرئاسة من طرف الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، التي جاءت بدورها من عند السيد الوزير، يطلب باش يؤجل السؤال إلى آخر الجلسة وتلاها السيد الأمين وما كان لا اعتراض لا والو. وردت على الرئاسة وما يمكنش نتراجعو عليها.وشكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

إذا كانت ضرورة ديال هاذ الشي اللي قلتو، أنا كنطلب التأجيل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

من حقكم سحبها ما كاينش اشكال..

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

نأجلو على مضض ماشي بغيناه بخاطرنا.

السيد رئيس الجلسة:

نؤجله إلى آخر الجلسة كما وردت علينا. السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول وضعية النقل بالوسط القروي، للمستشارين المحترمين السادة مصطفى الرداد، إدريس مرون، ابراهيم فضلي ادريس حسني، محمد عدال ، لحسن عباد لحسن أمزوغ، علي أيت المودن، الهاشمي السموني، سعيد أرزقي، حسن القيشوحي، سيدي صلوح الجماني، كرم محمد سعيد، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد مصطفى الرداد:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد اعتبرت الحكومة في التصريح الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام البرلمان خلال تاريخ 2002/11/21 أن سياسة القرب التي ستنهجها ترمي إلى إيجاد حلول عملية قادرة على تمكين سكان البوادي من وسائل النقل الضرورية تستجيب لطبيعة وظروف وسطنا القروي.

وجاء في مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا لـ 2000-2004 أن الوزارة الوصية تهدف إلى تلبية حاجيات الطلب المتزايد على النقل الطرقي إلى تحقيق نسبة النمو بالنسبة للعرض في مجال نقل المسافرين تصل إلى 5% سنويا خلال فترة المخطط، أن هذه الفترة الخماسية ستعرف تطورا كبيرا في نشاط مؤسسات كراء السيارات والإغاثة والنقل بالعالم القروي، إضافة إلى تحيين وتطور نظام القطاع بالوسط القروي.

وتباعا لما سبق نسائلكم السيد الوزير هل تمكنتم من تطوير وتحيين نظام النقل بعالمنا القروي لأن السكان القرويين، خاصة في المناطق الجبلية النائية يعتمدون في تنقلهم وفي نقل بضائعهم وأمتعتهم على النقل السري الذي رغم ما يقال عنه يبقى المتنفس الوحيد لهذه الساكنة، خاصة في فصل الشتاء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس، فجوابا على هذا السؤال، أريد أن أذكر أن فعلا النقل القروي يشكل موضوع يحظى باهتمام كبير من طرف هذه الوزارة، وأكدنا في عدة مناسبات مسطرة يعني تسليم الرخص، والرخص التي تتعلق بالنقل المزدوج وكنذكر بأن هذا العمل وهذا النمط الذي هو النقل المزدوج هو الذي يعتبر كحل جذري بالنسبة لإشكالية قلة النقل في القرى للربط ما بين الدواوير ومراكز الجماعات والقيادات والأسواق إلخ..

بغيت نذكر بهذه المناسبة ببعض الأرقام أنه إلى غاية شتنبر 2006 تم منح ما يناهز 2472 رخصة للنقل المزدوج موزعة على مختلف أنحاء المملكة، كما أريد أن أذكر بهذه المناسبة بالمسطرة التي ينبغي أن تطبق إلى بغينا هذا الإجراء للنقل المزدوج يحفز ويعلب دور ديال النقل الفعلي في مجال النقل القروي لأن هذه الرخص تعطى أو تسلم بناء على دراسة على مستوى الإقليم، تحت رئاسة السيد العامل وبعض الوزارات، بما فيها بطبيعة الحال مندوب وزارة النقل على مستوى كل إقليم ثم ترفع إلى اللجنة الوطنية التي تبث فيها، ولكن هناك معايير التي مع الأسف لا تحترم ولا تطبق اللي كيجعل الملفات لما كتطلع للعاصمة ترجع وبالتالي لا تسلم الرخص ومن جهة بعض فرص الشغل لا تستعمل وكذلك بعض المواطنين ينتظرون إمكانية التنقل من دوار إلى آخر ومن قيادة إلى سوق إلى غير ذلك، فما هي هذه المعايير؟ المعيار الأول هو أن لابد أن تعطى الأسبقية لما يسمى بالنقل السري أصحاب النقل الذين لابد أن تعطى لهم الأسبقية وأن تعطى لهم يعني كل التسهيلات بالنسبة لتحسين

عربات النقل لأنهم المهنيون ديال هذا القطاع ثم يعني الأولوية الثانية تعطى إلى الشباب العاطل للمنطقة وهذ المعايير موجودة في دورية التي وزعت سنة 2003 والمعيار الثالث هو أن يرفض رفضا قاطعا مبدأ ديال اكتراء هذه الرخص يعني هاذ الرخصة ملي كاتسلف لواحد الشخص كيخصو يجيب العربة وكيخصو يستغلها هو بنفسو كيتمنع كيها قلت المبدأ ديال الاكتراء اللي هو قريب من اقتصاد الربح واحد كيخدم واحد كيتخلص للي الكل كيرفضو، صاحب الطلب سيشغل هذاك الحافة إلا وتعطى لو مباشرة. المعيار الأخير الخطوط ينبغي أن تكون خطوط قروية محضة ما تناقسش مع الشبكة يعني ديال الطرق الوطنية المبنية للي فيها وسائق نقل أخرى، فإذا احترمت هذه المعايير يعني الوعد اللي كانعطي دايما في الزيارات ديال هو أنه تسلم هذه الرخص لمن يطلبها يعني في فترة 15 اليوم على مستوى اللجنات التي تجتمع في الرباط وإلا تطبق يعني هاذ المفهوم وهذه المبادئ سيتم يعني الرفع من مستوى أداء النقل على مستوى القرى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار. الرد على التعقيب بالنسبة للسيد الوزير تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل :

شكرا السيد الرئيس. ردا على هذا التعقيب أريد أن أقول بأن فعلا ميناء طنجة يعرف حالة اكتظاظ وهذا ما قلت في جوابي الأصلي على أنه يساهم في تأخير بعض البواخر ولكن ما كيتمكنش أننا نوصف كل حالة تأخيرات ونربطها بالاكتظاظ علما بأنه أشكال الاكتظاظ يعرف حلا نهائي وجذري مع فتح ميناء طنجة المتوسطي الجديد الذي سينفس على هذه الطاقة الموجودة للمرور بالبواخر على مستوى مضيق جبل طارق كما أريد أن أشير على أن ما كيمكناش نقولو على أن هناك قوانين أو مساطر.

أسائلكم السيد الوزير هل تمكنتم من تطوير وتحيين نظام النقل بعالمنا القروي لأن السكان القرويين خاصة بالمناطق الجبلية النائية يعتمدون في تنقلهم وفي نقل بضائعهم وأمتعتهم على النقل السري الذي رغم ما يقال عنه يبقى المتنفس الوحيد لهذه الساكنة وخاصة في فصل الشتاء شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير تفضل السيد المستشار

المستشار مصطفى الرداد :

شكرا السيد الرئيس، نشكرو أيضا السيد الوزير المحترم على التوضيحات والبيانات التي قدمها الينا لكن التأهيل فعلا قطاع النقل في العالم القروي يستجيب تصور ورؤية واضحة على المستوى البعيد ما نطلبه منكم السيد الوزير الأخذ بعين الاعتبار انشغالات ساكنة العالم القروي عامة وساكنة جهة تادلة أزيلال خاصة ومحاولة الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة والبعض منها إذا سمحتم السيد الوزير على سبيل المثال يتجلى في إيجاد حل للسومة المؤداة من طرف الساكنة القروية التي أصبحت ترتفع بين الفينة والأخرى والرفع أيضا من رخص النقل المزدوج المسلمة وأن الطب المتزايد على النقل لا يتماشى مع العرض والحرص أيضا والسهر على تطبيق القوانين المنظمة لهذا القطاع ومن جهة أخرى لايمكن التطرق للنقل دون ذكر وضعية الطرق وفي هذا السياق يتضح جليا أهمية تعبيد الطرق بتفعيل البرنامج الوطني الثاني لتعبيد الطرق القروية خاصة بإقليم أزيلال الذي تعرفونه السيد الوزير وتعرفون خصوصياته ومدى ضرورة تعبيد الطرق للحد من معاناة السكان ثم فك العزلة على العالم القروي عامة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الرد على التعقيب السيد الوزير

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس يفت لنا هذه الفرصة باش نذكر السادة المستشارين على تقدم فعلا البرنامج الوطني للتنمية الطرق القروية لأنه ما كيمكنش نتكل على النقل بلا ماكنتكلموا على الطرق ما يمكنش نتكلم على وسائل النقل العمومي فطبيعة الحال السيد المستشار كيربطني بمفهوم بالنسبة لهذا البرنامج خصوصا في أقاليم يعني جبلية بحال أزيلال، بحال شفشاو، بحال خنيفرة، بحال الحسيمة بحال ورزازات إلى غير وهناك برامج مهمة جدا واسمحوا لي أن أقول لكم على أن هذا البرنامج انطلق في الشهور الأخيرة ديال السنة الماضية قطع أشواطا كبيرة جدا، حيث في نهاية هذه السنة على

15 ألف كلم ديال البرنامج ككل الثاني غادي نكونو انطلقنا فعليا فيما يتعلق ب 3000 كلم يعني 3000 كلم يكون تعلن عليها وانطلق فيها الأشغال بطريقة فعلية وإلى أخذنا فقط القانون المالي ديال 2007 برمجنا 2300 كلم من الطرق في إطار البرنامج الثاني للطرق القروية وأنجزنا في 2006 كذلك 2400 كلم أن نهاية 2007 أي تقريبا 4500 إلى 5000 كلم غادي تكون أنجزت يعني تقريبا 30% من البرنامج إذن فقط للقول إشكالية شق الطرق يعرف الآن جوابا مرضي بالنسبة للساكنة القروية ونعمل على إسراع العمليات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير إذن نمر إلى السؤال الثالث والأخير الموجه للوزير التجهيز والنقل حول ترميم وإصلاح الطرق ببعض أقاليم المملكة، للمستشارين المحترمين السادة أحمد الكور إدريس العلوي سعيد كمال، محمد أبو السعود، محمد برطني، محمد بو الخدادي، عبد السلام الودي، محمد اطريبش، ميلود عفوت، العربي الهرمي، ميلود ناصر، ادريس الحسني العلوي، محمد البطاح، حسني زهير فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

تعاني عدة طرق سواء الوطنية منها أو الجهوية بمختلف أقاليم بلادنا من عدة مشاكل تؤثر بشكل سلبي وواضح على الاقتصاد الوطني، وكذا على المواطنين مستعملي هذه الطرق الذين يؤدون الضرائب الخاصة بذلك دون أن يستفيدوا من استعمال الطرق في مستوى التكلفة المادية الملقاة على عاتقهم سنويا بحيث نجد أن أغلب الطرق، وخاصة الطرق الجهوية منها والثانوية في مختلف الأقاليم قد تآكلت ولا زالت تعاني من الضيق وانعدام الإنارة في بعض المراكز وغياب إشارات المرور، حيث تعيش حالة قصوى من الرداءة، إذ أنها لم تعد صالحة بتاتا للاستعمال من طرف أصحاب السيارات والشاحنات، حيث أصبحت في أمس الحاجة للإصلاح والترميم بشكل مستعجل. لذا نسائلكم السيد الوزير عن البرنامج الذي سطرتموه من أجل إصلاح مثل هذه الطرق التي تعتبر الركيزة الأساسية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية ببلادنا؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير

السيد وزير التجهيز والنقل :

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار يطرح السؤال المتعلق بالصيانة الطرقية، والصيانة الطرقية شيء مهم جدا لأنه قبل توسيع أي شبكة كيفما كان نوعها لا من طرق سيارة ولا من مسالك قروية وشق الطرق إلى غير ذلك لابد من الاعتناء بالرصيد الموجود والقيام بصيانته.

فأذكر بهذه المناسبة على أن الطول الإجمالي للشبكة الطرقية المصنفة يصل إلى 56986 كلم منها 61% معبدة وأكثر من 60% من الميزانية المخصصة لقطاع الطرق تخصص لصيانة هذه الشبكة، يعني معدل الميزانية التي ترصد لعملية الصيانة، بما فيها إعادة القارعة أو إعادة التكسية أو التوسيع أو إصلاحات بعد أي ضرر ناتج عن فياضانات أو حوادث إلى غير ذلك يصل إلى تقريبا مليار درهم سنويا، منها 800 مليون درهم في العمليات الدورية و 200 مليون درهم في العمليات اليومية، ما يسمى بالصيانة الروتينية أو الصيانة اليومية.

كما أريد أن أذكر بأن هذه المجهودات مكنت من أن تكون شبكة الطرق تصل إلى مستوى حسن إلى جيد بنسبة 65% على الصعيد الوطني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟ إذن نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة، ونمر إلى القطاع الموالي، ننتقل إلى قطاع الصحة، السؤال موجه إلى السيد وزير الصحة حول لائحة الأدوية للمستشارين المحترمين السادة : محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، محمد العلمي، بوبكر عبيد، المحجوب الدبدا، حسن

قاسمي، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، بوشعيب الهلالي، عبد الجبار بوملحة. الكلمة لأحد السادة النواب، تفضل أحد السادة المستشارين، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

اخواني المستشارين،

في إطار مواكبة مدونة التغطية الصحية طرحنا هذا السؤال بتاريخ 23 نوفمبر 2005 يعني سنة لكن يبقى هذا السؤال موضوع الساعة بحكم مواكبة مدونة التغطية الصحية. نحن نعلم أنه في هذه السنة وقع تحيين للائحة الأدوية، وأصبحت اللائحة تفوق 1500 دواء، لكن السؤال لازال مطروحا فيما يخص توحيد المساطر بين كل المؤسسات الصحية، وتوحيد كذلك اللوائح في كل المؤسسات الصحية التي تخضع لمدونة التغطية الصحية، إذن سؤالنا كالتالي، ما مدى الإجراءات التي اتخذت في إطار توحيد اللوائح في كل المؤسسات الصحية؟ ومدى تطابق الاقتطاعات وتوحيد هذه اللائحة؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة :

شكرا السيد الرئيس،

أريد في البداية أن أقدم الشكر للسادة المستشارين من الفريق الاشتراكي على طرحهم لهذا السؤال الذي طبعا لازال يحتفظ براهنيته نظرا لصعوبة التواصل في هذه العملية الضخمة الكبيرة المؤسسة، وبالتالي سيبقى راهنيا حتى في الأشهر المقبلة. نبدأ إن شاء الله بأجرأة ما تبقى من هذه العملية.

أريد أن أقول أن الفريق الحكومي الذي اشتغل هو فريق حكومي يقوده السيد الوزير الأول عن هذه اللائحة، اتخذ اجراءات مهمة : أولا منها الأدوية التي يجب أن يسترد ثمنها يجب أن تكون مطابقة لقرار وزير الصحة وأن تكون في الأول مطابقة للأدوية الأساسية التي حددتها المنظمة العالمية للصحة، وأن يكون الدواء مفيد، وهنا ارتكزت الحكومة على الخدمة الصحية المقدمة من الدواء وحذفت أدوية الرفاهية Les produits de confort وبالتالي اتخذنا جميع الاحتياطات ليكون الدواء فعلا صالحا للمريض.

وقد خرجت لائحة أولية في شتنبر 2005 كانت فيه 177 تسمية دولية عامة و8 لقاحات، وفيه 77 فصيل دوائي وعندما بدأ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعالج الملفات ظهر أن هناك خلل وأن هناك نقص في الأدوية، فتم نشر قرار ثاني في 6 يناير 2006 فيها 40 دواء فيه 40 dénominations communes internationales هذا خاص بالسرطان وأمراض زرع الأعضاء، وبالتالي كانت هنا اللائحة كاملة، جميع الأدوية المتعلقة بالسرطان الموجودة في السوق تم نشرها في هذه اللائحة.

لائحة ثالثة بعد معالجة آلاف الملفات من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فيها 116 DCI أي الآن وصلنا 320 تسمية عالمية أي 2500 اختصاص. طبعا تحيل المساطر على مستشفيات لازال صعبا لأنه الآمر بالصرف من هو؟ هو الطبيب اللي تيعمل الوصفة، وهذه القضية تؤرق جميع من يدبرون هذا الشأن، لأن الأثقاب السوداء الذي يمكن أن تخلق في النظام هي من الدواء لأنه يستهلك من 37 % إلى 34 % من تكلفة الاستشفاء وهو يؤرق الساسة ويؤرق المدبرين ومنتجي الخدمات والأطباء وحتى المستهلكون لأنه طبعا يجب أن تتحكم فيه، والذي ينظمه ويتحكم في تفاعله هو الوكالة الوطنية للصحة.

فيما يتعلق بالتوحيد، هناك طبعا عمل تقوم به الجمعيات العالمة لسن برتوكولات في كل اختصاص، وأظن أن الزميلة التي تشتغل في هذه الجمعيات لكي تكون عندنا، لأن بعض الأدوية التي لم تأت في اللائحة إذا كان متفق عليها في إطار قانون يسترد قيمتها لأنها طبعا خرجت من Consensus من اتفاق مختصين.

والوكالة الوطنية للصحة بدأت الآن في تهييء دليل هو الآن في موقعها على الإنترنيت، موجود وستوزعه على جميع الأطباء، وربما أن هذا سيسهل في عملية توحيد المسطرة، المسطرة صعبة ومعقدة، لابد أن نعطي الوقت لكي يتمكن الزملاء من هضم هذه العملية

الكبيرة، وأنا متفائل طبعا أنه في المستقبل سنتمكن إن شاء الله من توحيدها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد :

شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة اللي وضحت بعض جوانب الملف، لكن الهاجس ما هو؟ أولا فيما يخص تلاؤم البرامج الصحية في إطار الاستراتيجية الوطنية، البرامج الصحية والأدوية المستعملة، فهناك أمثلة فيما يخص البرامج الصحية. وعدم تواجد الأدوية الأساسية في اللائحة، وهناك أمثلة ما غندخلش في التفاصيل.

الهاجس الثاني هو فيما يخص الوقاية من بعض الأمراض، بحيث تنلقاو لائحة الأمراض المزمنة وتحث هذه اللائحة على الوضعية الحادة رغم أن المواد اللي تتجي كوقاية للأمراض الحادة لا تتواجد في اللائحة، وهناك كذلك أمثلة ما غندخلوش في تفاصيلها.

النقطة الثالثة، هي أنه نحن مع حذف الأدوية اللي عندها واحد الوضعية اللي هي زائدة، نحن متفقين، لكن في نفس الوقت هناك بعض الأدوية أساسية فيما يخص الوقاية، وهناك نؤكد عليها لازم باش تكون.

الملاءمة كذلك مع البروتوكولات اللي كتوجدهم الجمعيات العلمية اللي هما الآن تيشتغلوا، ولكن ملاءمة لوائح الأمراض سوف تنطبق عليها لوائح الأدوية، إذن هنا التنسيق سوف يكون مع الجمعيات العلمية، ولكن في نفس الوقت لوضع هذه اللوائح اللي خصها تكون لوائح تبقى مفتوحة، لأنه نحن نعلم أن هناك اختراعات وهناك علاجات، ولكن نبقى مع ما هو أساسي من أجل علاج المواطنين وكذلك في نفس الوقت نبقى منفتحين على البحث العلمي وعلى أدوية جديدة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة :

أنطلق مما أتى في كلام الزميلة أثناء تدخلها، اللوائح تبقى مفتوحة دائما وتتبع وتحين باستمرار لأن الأدوية تموت، تتجدد وبالتالي هناك مراقبة مستمرة بالأخص من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للاحتياط الجماعي ولنا ومع المهنيين، ونحن باستمرار في تحيين هذه اللوائح حتى تلبي رغبات المستهلكين في هذا الميدان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة، ونمر إلى القطاع الموالي، ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الطاقة والمعان، وعددها ثلاثة أسئلة. هناك السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن حول إحداث شبابيك لاستخلاص فاتورة الكهرباء، للمستشارين المحترمين السادة : محمد السنيتي، عمر أدخيل، شعيب حميدوش، أحمد الادريسي، أحمد الجوهري، بنطالب الحبيب، عبد القادر قوضاض، محمد فاضيلي، محمد كبوري، أحمد حمو مسكة، عياد الطيبي، فليتفضل أحد المستشارين، تفضل.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس،

في البداية، السيد الرئيس نلتمس من سيادتكم المحترمة أن تصححوا الاسم السنيتي أحمد.

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، إن سياسة القرب التي تبنتها الحكومة ترمي بالدرجة الأولى إلى الاقتراب من مشاكل المواطنين بهدف التخفيف من معاناتهم اليومية في شتى المجالات، وتعتبر اللامركزية الإدارية اللامركزية الإدارية إحدى تجليات هذه السياسة والتي أعطت أكلها بدون شك على أنه لا زالت بعض القطاعات تعاني من نقص في الاقتراب من المواطنين، وأخص بالذكر شبابيك استخلاص فاتورات الكهرباء في إقليم شفشاون عامة ودائرة أم قريصات وجماعاتها على الخصوص التي يعاني فيها المواطنون لأداء فاتوراتهم.

من هذا المنطلق السيد الوزير المحترم هل تفكر الحكومة في تعميم شبابيك الاستخلاص في جميع الجماعات والدواوير من أجل وضع حد لمعاناة المواطنين ؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

البرنامج الوطني للكهربة القروية برنامج اجتماعي، وكانت عندنا لقاءات وعدة أسئلة اللي تكلمنا على بعض المشاكل اللي كنعيشوها جميع في العالم القروي لإتمام إنجاز هذا المشروع الكبير.

فمن هذه المشاكل اللي تعرفنا عليها جميعا ميدانيا، وقمنا بزيارات ميدانية في بعض جهات التراب الوطني، وشفنا حقيقة بأن كاين ساكنة باش تؤدي الفاتورة ديالها، خصها يمكن تمشي واجد 15 كلم أو 40 كلم وخصها تخلص الفاتورة ديال الطاكسي أو ديال الكار باش يمكن لها تخلص الفاتورة ديال الكهرباء، تكون في الجبل، كتكون في الصحاري وكتكون قرب المدن.

ونحن الهدف ديالنا الأساسي وهو الطاقة للجميع، خاص الطاقة توصل، وباش المواطن يعيشها خصو يعيشها في إطار توازن بين الاستهلاك وبين المحيط اللي تيعيش فيه، فلهذا في هذه السنة الحكومة اخذات مبادرة، الوزارة والمكتب الوطني للكهرباء خذينا مبادرة، قمنا بدراسة ميدانية فعلية باش نجبرو الحل لهذا المشكل اللي هو كاين، الدراسة الميدانية كملات، فقررنا باش غادين نفتحو 1700 شباك باش تمكن الساكنة القروية باش تقوم بعملها غادية تخلص الفاتورة ديالها وغادين نفوتو هذه الشبابيك للخواص في إطار تشجيع مقاولاتي اللي هو ساهل باش المواطنين المتواجدين بعيدا عن المراكز الجهوية والإقليمية ديال المكتب الوطني للكهرباء يتمكنوا من هذا العمل الاجتماعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس،

نشكر السيد الوزير المحترم على جوابه القيم، واتضح لنا السيد الوزير على أنكم أصبحتم على اطلاع وعلى دراية بهذا الموضوع.

السيد الوزير نحن لا ننكر المجهودات التي بذلت وخاصة منذ أن حظيتم بالثقة المولوية الغالية.

السيد الوزير، نحن فخورون ومعتزون بالدور الذي لعبتمونه وقمتم السيد الوزير برفع نسبة الكهربة وخاصة بالعالم القروي، إلا أن السيد الوزير المحترم، نحن الآن لا نرضى بهذه الحالة وبهذه الصورة، حيث المواطن السيد الوزير وباعترافكم بأن المواطن يقوم بقطع المسافات الطوال والتي تبعد السيد الوزير وللأسف لا تعرفون الأماكن أو الجماعات كيف هي وكيف طرقها وكيف حالتها وكم عدد الكيلومترات التي تبعد عن مكتب استخلاص الفاتورات، الذي بعض الجماعات السيد الوزير يبلغ 120 كلم.

ولهذا السيد الوزير، نلتمس من سيادتكم المحترمة على تسريع الوثيرة بإحداث هذه الشبابيك في أقرب الآجال حتى نتغلب جميعا على هذه المشكلة والتي أصبحت فعلا مشكلة، وهذه الصورة السيد الوزير لا نرضاها أبدا، حيث يظل المواطنون واقفون أمام مكتب استخلاص هذه الفاتورات ويقطعون المسافات الطوال، ونحن بدورنا كمنتخبين لساكنة الإقليم نعاني بشكل دائم ومستمر من هذه المشاكل، ونتمنى السيد الوزير أن تبذلوا قصور جهدكم حتى نتغلب جميعا على هذه المشاكل وحتى نصطف ونتهيأ ونلتحق بسائر أقاليم المملكة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن نمر إلى السؤال الثاني الموجه أيضا إلى السيد وزير الطاقة والمعادن حول كهربة العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة : حسن أوتغلياست، حسن قيشوحي، ادريس مرون، عبد الله أبوزيد، بوسلهام بيتة، عبد الحميد السعدواي، الهاشمي السموني، عباد لحسن، أولعيد الرداد، مصطفى تومة، سيدي المختار الجماني. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد التزمت الحكومة بتعميم الكهرباء القروية في غضون سنة 2007، وذلك من خلال برنامج وطني شمولي يقوم على نهج سياسة تشاركية بين كل من المكتب الوطني للكهرباء والجماعات المحلية وفعاليات من المجتمع المدني قصد ربط جميع الدواوير والمداشير بالكهرباء، كما أن الحكومة لجأت في العديد من ربوع المملكة إلى استخدام الطاقة المتجددة، ونخص بالذكر الطاقة الشمسية التي أثبتت فعاليتها في مد القرى النائية بالطاقة، وبذلك تكون الحكومة قد انخرطت فعليا في مسلسل التنمية البشرية الذي أسس له صاحب الجلالة نصره الله.

إلا أن بعض الدواوير والقرى النائية لم تشملها عملية الكهرباء إلى يومنا هذا رغم التوجيهات الملكية السامية في إطار مبادرة التنمية البشرية، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى فك العزلة عن العالم القروي، وإشراك جميع المواطنين في مسلسل التنمية. لذا نسائلكم السيد الوزير : ماهي نسبة الإنجاز التي تم الوصول إليها في مجال كهربة العالم القروي إلى حدود شهر مارس 2006؟

إلى أي حد تم إنجاز الأهداف المسطرة؟

هل تعتبر الحكومة الطاقة الشمسية حلا بديلا ونهائيا في القرى التي تم تزويدها بهذه الطاقة أم أنها تعتبرها حلا مؤقتا في انتظار ربط جميع القرى والبوادي المغربية بشبكة الكهرباء؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

البرنامج الوطني للكهربة القروية برنامج ناجح، علاش؟ ناجح لأن جميع الفاعلين الجمعويين، السياسيين، الاقتصاديين والمواطنين اللي هم عندهم الحق باش تكون عندهم الطاقة الكهربائية في ديورهم كلهم شاركوا، جميع المؤسسات شاركوا باش هذا البرنامج ينجح في إطار التعليمات السامية لصاحب الجلالة باش البرنامج عوض نكملوه في سنة 2010، التعليمات واضحة وهو خاص حكومة صاحب الجلالة تكمل هذا البرنامج في سنة 2007.

اليوم غادين نوصلو في نهاية هذه السنة إن شاء الله للتغطية الشمولية عندها تقريبا 89%، وكنكرر ونقول علاش هاد الشي؟ لأن جميع المتدخلين دارو اليد في اليد جماعيا باش يكملوا هاذ البرنامج يكمل في 2007.

الآن دخلنا في الشطر الأخير من ناحية الإنجاز، في الأحد الماضي مثلا قمت بزيارة لإقليم الحاجب وأعطينا الانطلاقة مع السيد الوالي والسادة العمال ديال الحاجب وافران للشطر الأخير لإنجاز برنامج الكهربة القروية على صعيد الإقليم. فهذا عمل ميداني محض اللي هو تيساهم فيه الجميع، فهذه ثقة وهذا نجاح اللي كل واحد فينا اليوم تيقول نحن نجحنا هذاك المشروع.

بطبيعة الحال تتكون بعض المشاكل وهنا أنوه بالعمل والاجتهاد اللي تيقوموا به جميع المنتخبين والمواطنين والمصالح المعنية بالأمر باش نتعاونو جميع باش نكملو إن شاء الله في السنة المقبلة، وكاين كثير من الأقاليم اللي تم الإنجاز داز 99%.

فيما يخص الطاقة الشمسية من ناحية البرمجة درنا على حساب الكيفية ديال التواجد ديال الساكنة في العالم القروي لما تيكونوا الديور بعاد شي على شي قلنا يمكن غادي نديرو بين 5 حتى 8 % ديال الاستعمال ديال الألواح الشمسية باش 2007 تكون التغطية شمولية، ولكن فتحنا باب في إطار التسهيلات ديال حكومة صاحب الجلالة باش إلى كانت الجماعات القروية عندها إمكانيات لتسديد الفرق اللي تيفوت 27000 درهم فتنعطيو جميع التسهيلات باش الشبكة توصل لهاذيك الساكنة أينما كانت موجودة، في أعالي الجبال، وفي أماكن أخرى.

فاستعمال الطاقة الشمسية شيء مهم جدا خصنا نشجعوه، وخصنا نفسرو للمواطنين والمستهلكين بأن هي داخلة في إطار تنويع المصادر الطاقية، ولكن إذا كانت هناك اجتهادات في بعض المحلات وفي بعض الجماعات القروية، فالإدارة والمكتب الوطني للكهرباء أبوابه مفتوحة ونحن في تنسيق تام في إطار اللجنة الإقليمية وعلى الصعيد المحلي ميدانيا باش نعطيو جميع التسهيلات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك من تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

تنشكرو السيد الوزير على هاد الإيضاحات، إلا أن هناك بعض الإشكاليات اللي تتهم نفس المشكل في العالم القروي وهو تنطلبا من السيد الوزير هل هناك إمكانية الربط بعدادات ذات البطاقة الإلكترونية تفاديا للأداء المقدم من طرف الزبناء؟ وكذلك نرى أن هناك قراءة العدادات ما كتكونش بواحد الصفة منتظمة شهريا، وبهذه الحالة يمر عدد من الزبناء غالبا من الشطر الأول إلى الشطر الرابع وتكون الفاتورة جد مرتفعة بالنسبة للزبناء وتثقل كاهل هؤلاء الزبناء. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن نمر إلى السؤال الثالث، ولكن مع الأسف صاحب السؤال طلب التأجيل. إذن نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء حول السياسة المائية للحكومة، للمستشارين المحترمين السادة : أحمد التويزي، ادريس الراضي، أحمد بومكوك، عبد القادر النميلي، ابراهيم بنديدي، عمر الجزولي، حسان الغزوي، أحمد الجغيري، محمد الشافعي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد الشافعي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

معالي الوزير،

كلنا نعرف ما لبناء السدود من أهمية ونجاعة بالنسبة للمملكة المغربية، من هنا معالي الوزير نود أن نعرف أولا عدد السدود المبرمجة في المخطط الخماسي ومدى تقدم الأشغال في هذه المشاريع؟

ثانيا، توصلنا بأجوبة من ثلاث وزراء سابقون في بعض السدود الاستراتيجية التي تم اتباعها في جهة مراكش – تانسيفت – الحوز وعلى رأسها سد واد آزاد الذي جاء في جوانب أحد الوزراء أن الدراسات سوف تكتمل في سنة 1996 وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال والكل يعلم أنه السياسة المائية بصفة عامة التي تنهجها بلادنا المرجعية ديالها هي التوجهات السامية اللي جات خلال ترأس جلالة الملك نصره الله الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للماء والمناخ اللي هو واحد المجال اللي تيكون فيه تشاور وتنتج عليه التوصيات والمحاور ديال السياسة المائية التي تتبعها بلادنا واللي أحد الركائز ديالها هي مواصلة بناء السدود وكذلك التضامن الوطني في الماء فيما يتعلق بتحويل الماء من المناطق اللي فيها وفرة إلى المناطق اللي فيها خصاص.

وبرمجة السدود تكون وفق المخططات المديرية، تتعرفو بأنه في الجهات المائية ديال المملكة، في كل حوض مائي كاينة واحد الوكالة ديال الحوض المائي تيترأسها مجلس الإدارة اللي تيوجد ما يسمى المخطط الجهوي لتدبير الموارد المائية، وهاد المخططات هي اللي تتحدد السدود اللي تيخصنا نجزوها. بطبيعة الحال الدراسة تهم جميع المواقع اللي تيمكن نديرو فيها سد، فين ما كان شي موقع من الناحية الطبوغرافية صالح تندرسوه لكن البرمجة ديالو تتم على أساس المخططات المديرية.

الإنجازات مهمة جدا والكل يعلمها الآن وصلنا إلى 116 سد اللي أنجزت حاليا تتعطينا واحد الطاقة تخزينية ديال 16 مليار ديال الأمتار المكعبة، اللي بقى واحد الثلث اللي خصنا ننجزه خلال هاذ العشرين سنة الماجية باش نكونو أنجزنا جميع المنشآت المائية وجلها التي تمكننا من تخزين الماء والحد من الضياع ديالو في اتجاه البحر أو في الاتجاهات اللي لا نستفيد منها.

من طبيعة الحال السدود اللي أنجزت فاقت ما هو كان مقرر في المخططات اللي أشار لها السيد المستشار المحترم، فغير هذه السنة راه تتبعتم جميعا أنه جلالة الملك دشن زوج سدود كبرى، سد تامسنة

وسد مولاي الحسن بلمهدي، سد تامسنة بإقليم سطات وسد مولاي الحسن بلمهدي بإقليم تطوان، وكذلك انتهت الأشغال بسد سيدي سعيد قرب ميدلت، وكذلك هناك ثلاث سدود كبرى الآن هي في طور الإنجاز هي سد سيدي محمد بن عبد الله، وسد ويركام بمراكش وسد الرمل بطنجة، وهناك خمسة سدود متوسطة اللي بها الأشغال.

هاذ السدود المتوسطة ملي تتكلم عليها هي في بلدان أخرى تصنف بسدود كبيرة لا من حيث التكلفة ديالها ولا من ناحية الحجم فهي سدود يمكن أن نصنفها بسدود كبرى وهناك ما يزيد على عشرات السدود اللي هي الآن في طور الإنجاز من الحجم الصغير، وكذلك انتهينا هذه السنة من إنجاز ثلاث سدود صغرى بشراكة مع الجماعات المحلية ومع المصالح المركزية لوزارة الداخلية. فكل هذا لأقول بأنه السياسة ديال مواصلة السدود مستمرة وبوثيرة أسرع مما كان عليه الحال في السابق.

أما بخصوص الموقع ديال السد اللي جاء في سؤالكم على واد الزات بمراكش، فهاد السد بينت دراسات المردودية ديالو، والدراسات التقنية ولا المردودية الاقتصادية والاجتماعية بأنه المياه ديالو غادية تغمر واحد الأراضي فلاحية مسقية كثيرة واللي المردودية الاجتماعية ديالها كبيرة جدا، وبالتالي تم تأجيل هذا السد إلى وقت لاحق وتعويضه بسد ويركام اللي هو الآن بجهة مراكش راه الأشغال سائرة في المراحل النهائية لإنجازه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس الوزير. التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد التويزي:

في الواقع كلنا متفقين على أن أنجع سياسة قام بها المغرب منذ الاستقلال هي سياسة بناء السدود، وكلنا كبرلمانيين، كحكومات لا سابقة ولا حالية نتفق على أن هذه العملية ديال بناء السدود جنبت المغرب كوارث لا يمكن أن تتصور، أولا فيما يخص المجال الفلاحي، ثانيا فيما يخص تزويد المدن الكبرى بالماء الصالح للشرب.

كذلك هاد القرن 21 الأهمية التي تعطى للماء هي أكبر من البترول، من هنا 10 سنين 15 عام التجمعات الكبرى السكانية مثل الدار البيضاء، مراكش، أكادير إلخ.. تجمعات سكانية كبيرة جدا لأبد أن نفكر وأن تفكر الحكومة في إمكانية تزويدها من الآن إلى 20 عام بالماء الصالح للشرب وتزويد كذلك المناطق الفلاحية بالماء الصالح للشرب، جبنا هاذ المثل وغادي نعاودوه دائما على أنه الحكومات السابقة عندنا 3 أو 4 أجوبة ديال الوزارة، كل إدارة عندها تراتبية، إذا مشى وزير كيجي وزير ولكن الإدارة كتكون متابعة ، سد واد الزات، وأنا من منطقة.. هاديك الدائرة اللي فيها واد الزات فيها 250 ألف ديال السكان، هاذيك المنطقة فيها مدينة تقريبا تفوق 30 ألف سكان وتشرب الماء المالح، الآن كيشربوا الناس الماء المالح. واحنا في واحد المنطقة واد الزات من أهم الوديان اللي كاينة في المنطقة، والدراسات التقنية كلها أكدت على أنه كان بودنا، يمكن أن يبرمج في 2000 أو في 2003 تبدأ الأشغال فيه في 2002 عندي رسالة وزير، ولكن هذه الإشكالية ديال أنه تغمر المياه كان العلو كان شوية كبير عاود الدراسات نقصت من علوه، ولكن هاد المسائل اللي قلتو السيد الوزير على أن غادي تغمر المياه، واحد العدد كبير ديال السكان واحد العدد كبير ديال المناطق الفلاحية هذا ما عندو حتى شي أساس من الصحة، أنا من المنطقة كاين 1000 هكتار ما كـــــايـنـــاش 1000 هكتار من الزيتون وعندنا تيترات ديال الضومين اللي فيهم 1200 – 1000 هكتار اللي أعطاو هاذوك السكان نعوضهم ونبنيو هذاك السد اللي عندو زوج المسائل.

أولا، الجانب الفلاحي. ثانيا تزويد مدينة مراكش بالماء الصالح للشرب، ماشي غير آيت أورير والمناطق، ولكن تزويد مدينة مراكش، وكنعرفو الآن الضغط اللي بارز في إقليم الحوز أن جل الأراضي الفلاحية فيهم أوطيلات، فيهم ديور الضيافة فيهم واحد العدد ديال المشاكل واحد الانتقال ديمغرافي كبير جدا في هذه المنطقة، لذلك هداك السد ديال واد الزات، ماشي غير هذاك وسد آخر على واد دغدات اللي هو سيدي رحال، المياه اللي كتضيع حرام باش يشوف الواحد الملايين ديال الأمطار المكعبة سنويا تمشي في البحر، حرام في المغرب، حرام باش نخليو هداك الماء يضيع، ولو أن باش نقولو أن كيبقى 1000 هكتار ديال الزيتون اللي ماشي شي حاجة كبيرة بالنسبة للدولة ونحبسو هاذ السد، نطلب من الحكومة وراه عندكم ملتمس من الجهة وأنا عضو في الجهة وفي

المجلس الإقليمي، عندكم ملتمس مرفوع للحكومة باش هذاك السد ينجز باش يعطي الماء الصالح للشرب للساكنة الكثيرة اللي تعاني من الماء الصالح للشرب ويعطي كذلك نظرة مستقبلية لهاد التقدم الاقتصادي والنمو الاقتصادي الكبير المتواجد حاليا في مراكش.

وعندنا في سيدي عبد الله غياث، عندنا واحد العدد من المناطق اللي فيهم الوديان لا تتصور.. إذن من الآن 15 أو 20 أو 30 سنة سوف تقع في مشكل كبير جدا فيما يخص تزويد هاد المناطق بالماء، وبالتالي تنطلبو من الحكومة تعطي الأهمية القصوى لهاذين السدين، سد واد الزات والسد اللي هو متواجد على واد دغدات اللي هو في سيدي رحال. وأتمنى على أن هذه الاستجابة تكون..وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد الوزير

السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء:

بغيت نأكد للسيد المستشار هو أنه الحكومة تتوفر على مخططات، وماشي الآن منذ السابق، مخططات مديرية، هذه المخططات المديرية راه الأصل ديالها كيف تنجز والمنهجية اللي تتبع كلها حددتها هذه الغرفة، حددها البرلمان سنة 1995 بواسطة قانون الماء اللي هو مشروع ديال إصلاح قطاع الماء، هذا يعطينا إجباريا التوفر على المخططات المديرية اللي تتعطينا مخططات ديال 25 و 30 عام، يعني اليوم عندنا الرؤية واضحة ديال 25 و 30 عام اللي جاية، تنعرفو أشنو هما الحاجيات والتطور ديالها وأشنو هما المشاريع المائية اللي غادي تمكننا من تنمية الموارد المائية باش هاد الحاجيات نلبيها، إذن أنه الرؤية كاينة ودائما تتوفر والمشرع يلزمها لأنه قانون الماء يلزم علينا باش تكون عندنا مخططات جهوية ومخطط وطني للماء، تتكون الرؤية واضحة في جميع الأمور اللي تتعلق بالتخطيط المائي.

أريد أن أطمئن السيد المستشار المحترم لأنه الدراسات دائما مستمرة، واليوم نحن سبقنا سد ويركان حتى هو في المنطقة وراه هو اللي غادي يؤمن تزويد مدينة مراكش بالماء الصالح للشرب، والملف ديال مراكش بالخصوص أنه كان عندو يعني واحد الامتياز خاص بحيث أنه انكبت عليه فرق مختصة واليوم عندنا الرؤية واضحة لتدبير الخصاص المائي بمدينة مراكش وما فيه حتى شي عجز إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن بالنسبة لآخر سؤال الذي أجل من طرف السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني وأنيب عنه السيد كاتب الدولة فقد طلب السحب.. أجل. ولهذا نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم، ونعلن اختتام أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.